اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
اليوم التالي

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

أمن المواطن في سوريا

واقع وآفاق

Photo: Free Police in Aleppo countryside (Enab Baladi)

The Day After (TDA)
www.tda-sy.org

أمن المواطن في سوريا

واقع وآفاق

أمن المواطن في سوريا: واقع وآفاق

آذار/ مارس 2019

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة لا ربحية مستقلة مسجلة قانونياً في تركيا، كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

اسطنبول – تركيا

الهاتف

2634174-212-0090

البريد الإلكتروني

info@omrandirasat.org

الموقع الإلكتروني

www.omrandirasat.org

منظمة اليوم التالي (TDA)

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

اسطنبول – تركيا

Pürtelaş Hasan Efendi Mahallesi, Cihangir Caddesi, No:3 , D:1

Estambul. Tel: +90 (212) 252 3812

البريد الالكتروني

info@tda-sy.org

الموقع الإلكتروني

www.tda-sy.org

جدول المحتويات

مقدمة **4**

المنهج والعينة **6**

القسم الأول: الحالة الأمنية الراهنة **10**

الاعتداءات على السكان المدنيين 10

الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتدى عليهم 10

الهدف من الاعتداءات والإجراءات المتبعة بعدها 12

تقييم السكان للوضع الأمني في مناطقهم 13

المخاطر واحتياجات السكان لضمان أمنهم الشخصي 16

الثقة في الجهات المعنية بحفظ الأمن 23

حالة الامن في سوريا 25

المقيمين خارج سوريا وإمكانية العودة 28

القسم الثاني: القطاع الأمني في المستقبل **30**

العلاقة بين الانتقال السياسي والاستقرار الأمني 30

التعديلات: شكلها، والمدة اللازمة لتحقيقها، ومعوقات وسبل تطبيقها 32

النساء في القطاع الأمني 35

دمج المقاتلين السابقين 37

دور المجتمع المدني والأهلي في حفظ الأمن 39

إجراءات عملية لإصلاح القطاع الأمني 41

خلاصة وتوصيات **43**

الاستبيان **46**

مقدمة

يثير مصطلح الأمن الكثير من الحساسية بالنسبة للسوريين فهو مرتبط بتاريخ طويل من الاعتداء على المواطن بمسميات مثل الأمن القومي، وأمن الدولة، والأمن العسكري، والأمن السياسي وغيرها. كما أنه لطالما استخدم مفهوم الأمن في سوريا لسحق مفهومي الحرية والكرامة والإنسان لصالح ضمان أمن النظام الذي أرهق المجتمع المحلي ببنية أمنية متشعبة عملت على تطويق الحركة المجتمعية وحدّت من إمكانية تقدمها وتطوره؛ ومارست بحقه كل الإجراءات الالغائية والمنافية لأبسط حقوق الأنسان؛ الأمر الذي دفع المجتمع السوري (بالإضافة إلى مجموعة عوامل أخرى) في آذار 2011 ليخرج ويعبر عن رفضه التام لهذه الممارسات؛ وترجع العديد من الدراسات أسباب تجاوزات الأجهزة الأمنية في سورية لعدة أمور أهمها العشوائية في العمل (فلا خطة موضوعة ولا تخطيط مجدول ولا أدوار للمؤسسات المدنية والمحلية في المشاركة في صياغة الاستراتيجيات الأمنية)؛ بالإضافة إلى الصلاحيات الأمنية المفتوحة دون قانون منشور ينظم عملها. وهو ما جعلها تتدخل في كل مفاصل عمل الدولة والمجتمع مما ساهم في انتشار الفساد عبر استغلال هذه الصلاحيات دون وجود سلطة رقابية أو محاسبية.

بشكل عام معظم الدراسات عن قضية الأمن في سوريا ترتكز على مقاربات سياساتية أو عسكرية أو استراتيجية كبرى تعنى بتقييم الأداء الأمني كمؤسسات ووظيفة وبيئة؛ واستكمالاً لهذا، سيركز هذا المسح على أمن المواطن السوري من خلال التعرف على منظور المجتمع السوري تجاه هذا الأداء نظراً لما له أهمية وأثر بالغ على ما يعرف "بمؤشر الرضا" تجاه هذا القطاع الذي ترتبط به العديد من التحديات المتعلقة بالاستقرار؛ إذ سيعمل هذا المسح على سبر معاناة الحياة اليومية للسوريين وإرادتهم ومنظورهم للواقع الامني واتجاهاته المستقبلية في ظل تعقيد المشهد السياسي الراهن؛[1]

[1] يستند مؤشر الرضا في أي مؤسسة (حكومية كانت أم غير حكومية) على ثلاث ركائز؛ الرضى عن الرؤية العامة؛ الرسالة؛ الاستراتيجيات ويضاف إليها العلاقة بين هذه المؤسسة والمواطنين المعنيين بخدامات هذه المؤسسة.

ينطلق هذا المسح من فهم واقع الحال كما يراه ويعيشه السكان في مختلف المناطق السورية، ولأسباب تتعلق بتعثر إجراء هكذا مسح داخل مناطق النظام والمناطق التي استرجعها بحكم عودة مؤشر التسلط والتحكم الأمني، سنركز على الواقع الامني في مناطق خارج سيطرة النظام، بالإضافة إلى تصورات السوريين داخل أو خارج سوريا عن شكل القطاع الأمني في المرحلة القادمة. من خلال دراسة هذه القضايا بإمعان، سيصبح بالإمكان تكوين فهم أفضل لما يمكن عمله سواء على المستوى المحلي (القرية، أو المدينة)، أو على مستوى مناطق السيطرة الحالية، أو على مستوى وطني في المرحلة القادمة. وبالتالي يدعم هذا المسح الجهود الرامية إلى مراجعة وإعادة تأسيس الضوابط البنيوية والوظيفية للأجهزة الأمنية السورية انطلاقاً من أمن المواطن وحريته وكرامته. وينقسم هذا التقرير إلى محورين رئيسيين:

- يسعى القسم الأول إلى التعرف على حالة أمن المواطن في الوضع الراهن: الاعتداءات على السكان المدنيين (الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتدى عليهم والهدف من الاعتداءات والإجراءات المتبعة بعدها)، تقييم السكان للوضع الأمني في مناطقهم، المخاطر واحتياجات السكان لضمان أمنهم الشخصي، مدى ثقتهم في الجهات المعنية بحفظ الأمن في منطقتهم، تصوراتهم عن حالة الأمن في سوريا، المشاكل الأمنية للمقيمين في الخارج وإمكانية الدخول والخروج لسوريا بشكل طبيعي.
- أما القسم الثاني فيبحث في تصوراتهم عن شكل القطاع الأمني، الذي يلبي مطامحهم ويضمن حقوقهم، وسبل الوصول إليه: العلاقة بين الانتقال السياسي والاستقرار الأمني، التعديلات اللازمة على الأجهزة الأمنية (شكلها، والمدة اللازمة لتحقيقها، ومعوقات وسبل تطبيقها)، آرائهم في مشاركة عمل النساء في القطاع الأمني، دمج المقاتلين السابقين في المجتمع، دور الجهات الغير حكومية من مجتمع مدني واهلي في حفظ الأمن، الإجراءات اللازمة لإصلاح القطاع الأمني.

المنهج والعينة

بهدف التعرف على حالة أمن المواطنين في مختلف المناطق السورية وسبر وآرائهم وتصوراتهم عن عملية إصلاح القطاع الأمني، قامت مؤسسة اليوم التالي ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، خلال الفترة الواقعة بين 12 آب/أغسطس و14 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بإجراء مسح اجتماعي شمل 953 مستجيباً داخل وخارج سوريا: 548 رجل و405 امرأة (395 من المقيمين خارج سوريا، و558 داخلها).[2] حيث قام فريق من الباحثين الميدانيين المدربين بإجراء مقابلات وجهاً لوجه باستخدام الاستبيان في أربع محافظات داخل سورية وفي تركيا (غازي عنتاب والمخيمات في الريحانية) وهولندا (أمستردام) وألمانيا (برلين).[3]

رغم كثرة المصاعب التي تواجه مرحلة جمع البيانات من خلال عمل ميداني في ظروف كالتي تعيشها سوريا حالياً، حرب دائرة وتهجير مستمر للسكان، تمكنّا من سحب عينة طبقية عنقودية متعددة المراحل بمواصفات تسمح بتحليل النتائج على أساس عدة متغيرات ديمغرافية مثل المناطق الإدارية (المحافظات)، أو مناطق السيطرة العسكرية، أو المجموعات الاثنية (العربية–الكردية) (انظر الجدولين أ وب). وكانت المشاكل الرئيسية التي واجهتنا خلال جمع البيانات:

أولاً. اضطرار الفريق للتوقف عن العمل في مناطق سيطرة النظام بعد اجراء عدة مقابلات. لطالما غابت مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن استبيانات "اليوم التالي" السابقة بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يشكلها عمل من هذا النوع على حياة المستطلعين. في مسوحات سابقة تمكننا من العمل في مناطق سيطرة النظام، لكن هذه المرة تنضم هذه المناطق إلى مناطق داعش لتصبح مناطق يصعب جداً الوصول إليها وضمان أمن المستطلعين فيها.

أما بالنسبة لتحليل البيانات فتم إجراء تحليل إحصائي: لرفض أو قبول فروض العدم H0 (عدم وجود علاقة أو فرق ذو دلالة إحصائية بين متغيرين او أكثر)، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مقياس "مربع كاي الإحصائي" (Chi-square) بمستويات معنوية أقل من/أو تساوي 0.05.

[2] هذا العدد لا يشمل العينة الاختبارية القبلية التي شملت 32 مستجيب، والتي استفدنا من نتائجها لإعادة صياغة الاستبيان.

[3] الاستبيان مرفق في آخر هذا البحث، وسيكون من المفيد العودة إليه للاطلاع على سير عملية جمع البيانات، فهناك العديد من الأسئلة التي وجهت لفئة معينة دون غيرها. مثلاً: كانت معظم الأسئلة عن الوضع الأمني الراهن موجهة إلى المستجيبين داخل سوريا فقط، فهم الذين يعيشونه ويتعاملون مع الجهات الأمنية في مناطقهم في حياتهم اليومية. أما تلك المتعلقة بمستقبل القطاع الأمني فكانت موجهة للجميع في الداخل والخارج.

جدول أ. مراحل سحب العينة الرئيسية (الأولى)*

المرحلة الأولى:

إجمالي عدد السوريين (المقيمين والمغتربين): 36,539,736

مستوى الثقة: 95 %

هامش الخطأ: 3,2 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 938

المرحلة الثانية:

إجمالي عدد السكان: 18,269,868

مستوى الثقة: 95 %

هامش الخطأ: 4,2 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 545

إجمالي عدد المغتربين: 18,269,868**

مستوى الثقة: 95 %

هامش الخطأ: 5 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 385

المرحلة الثالثة:

إجمالي عدد السكان الذكور: 9.231.064

مستوى الثقة: 95%

هامش الخطأ: 4,2 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 545

إجمالي عدد السكان الإناث: 9.038.804

مستوى الثقة: 95%

هامش الخطأ: 4,9

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 400

المرحلة الرابعة:

تم فيها اعتماد عينة عنقودية عشوائية حسب المناطق والمحافظات وراعينا كذلك التوزع الديني والإثني. كما هو موضح **في الجدول (ب) والخريطة**. لا تتضمن العينة أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أو النظام السوري. يجدر التنويه أننا في هذه المرحلة نتعامل مع عينات إرشادية تساعدنا على فهم أفضل لموضوع بحثنا من خلال المقارنة بين مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية ولكن لا يجب تعميم النتائج على هذه المناطق الجغرافية أو الفئات الدينية أو الإثنية.

* هذه أرقام تقديرية للسكان في 2015 فلا يوجد إحصاءات دقيقة (انظر https://bit.ly/2DWhRTy).

** بالنسبة للمقيمين في الخارج، تختلف التقديرات كثيراً فيما بينها، صدرت مؤخراً تصريحات من جهات "رسمية" بأن العدد مماثل لعدد السكان أو قريب منه (انظر https://bit.ly/2Sdyvab) لذلك اقترضنا هنا أن العدد مطابق لعدد السكان.

جدول ب. العينة

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجندر		
رجل	548	57,5
امرأة	405	42,5
المستوى التعليمي		
الامية	23	2,4
الابتدائية	72	7,6
الإعدادية	119	12,5
الثانوية	262	27,5
الجامعية/الدراسات العليا	477	50,1
القومية–الاثنية		
عربي	714	74,9
كردي	170	17,8
تركماني	4	0.4
أرمني	8	0.8
شركسي	6	0.6
آشوري	3	0.3
أفضل عدم الإجابة	47	4.9
الحالة المدنية		
عازب/ة	306	32,1
متزوج/ة	595	62,4
مطلق/ة	23	2,4
أرمل/ة	29	3,0

المتغير	العدد	المهنة
المهنة		
يمارس عملاً ما	548	57,5
طالب	123	12,9
عاطل عن العمل	144	15,1
ربة منزل	138	14,5
مناطق السيطرة		
خاضعة لسيطرة المعارضة	366	38,4
خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	192	20,1
خارج سوريا	395	41,4
مكان إجراء المقابلة		
حلب (اعزاز وريفها)	93	9,8
حماه (كفرزيتا، اللطامنة، قلعة المضيق)	115	12,1
الحسكة (القامشلي وبعض قراها)	192	20,4
إدلب (أريحا، معرة النعمان، والرامي وجوزف في جبل الزاوية)	158	16,6
خارج سوريا (أمستردام، برلين، والريحانية وغازي عنتاب في تركيا)	395	41,2
الإيديولوجيا *		
يرفض أو لا يؤيد حضور الديني في السياسي	425	44,6
يؤيد حضور الديني في السياسي	457	48,0
لا يوجد موقف واضح	71	7,5
العمر		
حتى 25 عام	191	20,0
بين 26–35 عام	434	45,5
بين 36–45 عام	231	24,2
أكبر من 45 عام	97	10,2

* لمعرفة الإيديولوجيا سألنا المستجيبين ما يلي: ما رأيك بالمقولة التالية "قبل انتخاب أي زعيم سياسي، يجب التأكد من أنه شخص ملتزم دينياً". في حال أيد المقولة هذا يعني أنه يؤيد حضور الديني في السياسي، أما في حال رفض المقولة فاعتبرناه يرفض أو لا يؤيد حضور الديني في السياسي.

خريطة (داخل سوريا وخارجها)

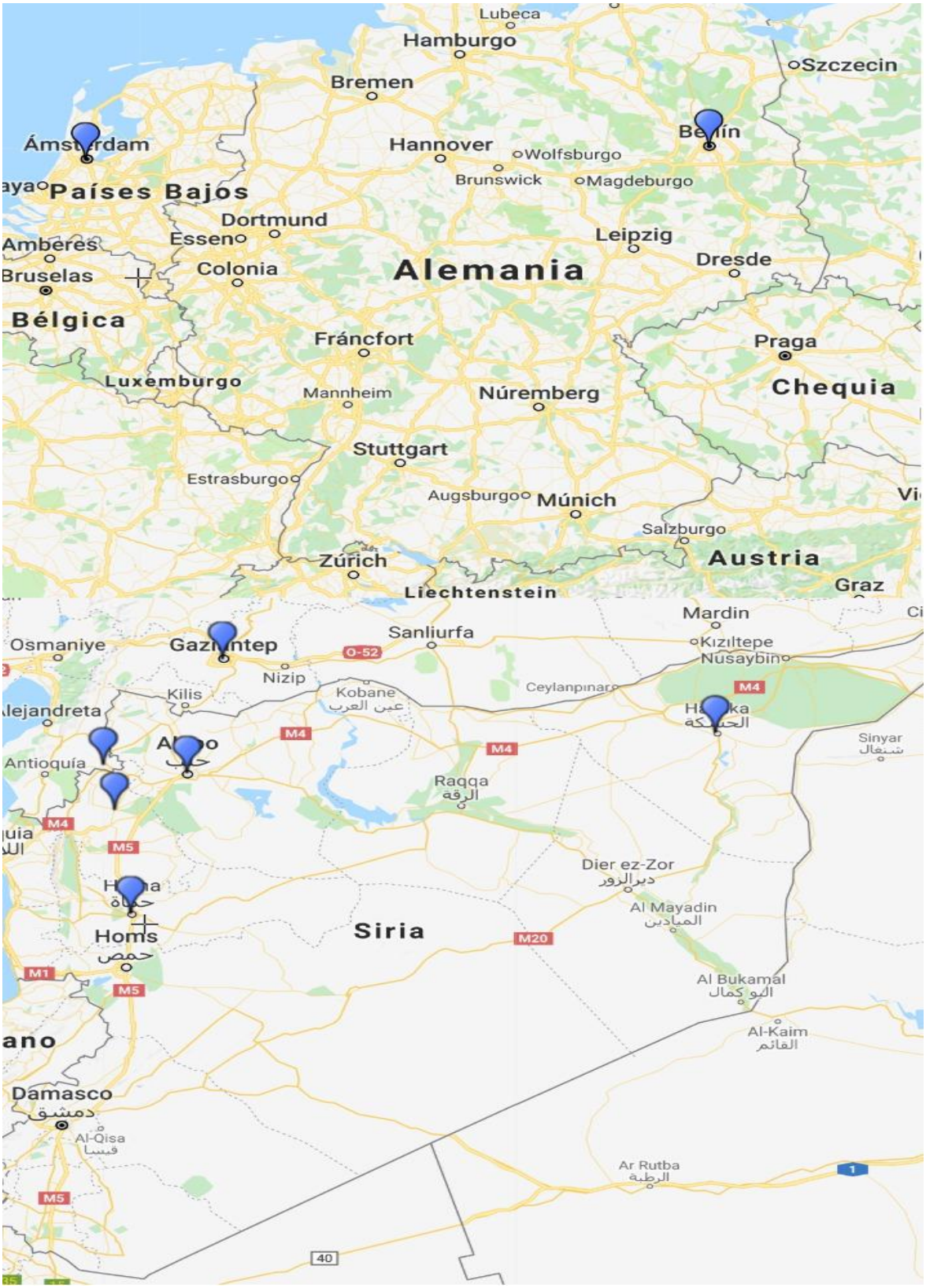

القسم الأول: الحالة الأمنية الراهنة

الاعتداءات على السكان المدنيين

الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتدى عليهم

في البداية، حاولنا التعرف على أولئك الذين تعرضوا لاعتداءات فتوجهنا إلى المستجيبين بالسؤال التالي: *هل تعرضت أنت شخصياً أو أحد أفراد عائلتك (الوالدين، الشريك، الأولاد، الأخوة) خلال العام الماضي لأي اعتداء مباشر أو سوء معاملة من مسلحين في منطقتك (سواء كان باستخدام أدوات حادة أو أسلحة نارية)؟* كما هو واضح في الشكل (1)، قالت الأغلبية الساحقة (82.3%) إنها لم تتعرض، لا هي ولا أي أفراد عائلتها، لأي من الحوادث المذكورة.

شكل 1. التعرض لاعتداء مباشر أو سوء معاملة من مسلحين

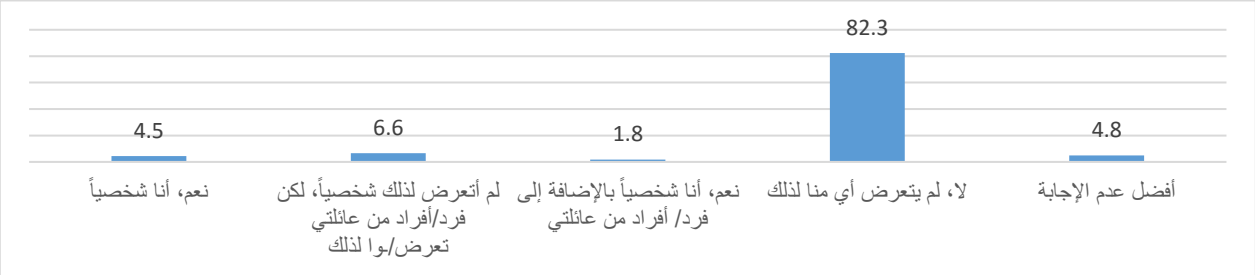

ما يهمنا هنا هو تحديد الفئات الأكثر ضعفاً أو بكلمات أخرى الأكثر عرضة لهذه انتهاكات. للإجابة عن ذلك بحثنا في الخلفية الاجتماعية والديمغرافية لمن أفادوا بالإيجاب على السؤال السابق: تعرضوا بشكل شخصي لاعتداءات أو سوء معاملة من هذا النوع. يعرض الجدول (1) كافة المتغيرات التي وجدنا أنها ترتبط بالتعرض للاعتداء أو سوء معاملة من مسلحين:

- تزداد النسبة بشكل ملحوظ في مناطق سيطرة المعارضة بالمقارنة مع مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية: من 4.7% إلى 10.4%.
- إدلب هي المكان الذي تحدث فيه هذه الاعتداءات بشكل أكبر بكثير من باقي المناطق. حيث تراجعت النسبة من حوالي 20% في إدلب إلى أقل من 5% في باقي المناطق. لكن يلاحظ وجود نسبة مرتفعة من المستجيبين في حلب وحماه رفضت الإجابة على هذا السؤال.
- نسبة الذين قالوا إنهم تعرضوا لمثل هكذا اعتداءات تكاد تتطابق بين النازحين وسكان البلدات، لكن الملاحظ هو ارتفاع نسبة رافضي الإجابة عند النازحين. ربما يمكن تفسير ذلك بالخوف ومحاولة تجنب المشاكل في المكان الجديد بعيداً عن البلدة الأصل.
- العرب أكثر تعرضاً لمثل هكذا اعتداءات من الكرد: 10.6% مقابل 3.3% على التوالي.

– الفئات الأكثر دخلاً هي الفئات الأكثر تعرضاً لهذا النوع من الاعتداءات.

– تتقارب النسبة بين من يؤيدون حضور الديني في السياسي، وأولئك الذين يعارضونه أو لا يريدونه. لكن يلاحظ ازدياد نسبة الذين يرفضون الإجابة بين الأخيرين.

– الموظفون أو العاملون أكثر تعرضاً من غيرهم للاعتداءات (12.2%)، يأتي بعدهم الطلاب (6.1%)، بينما تتقارب النسبة بين العاطلين عن العمل وربات المنزل.

باختصار، هذه هي الفئات الأكثر تعرضاً لهذه الاعتداءات: الموظفون والعاملون بالمقارنة مع الطلاب والعاطلين عن العمل وربات المنزل، الأكثر دخلاً بالمقارنة مع الأقل، العرب بالمقارنة مع الكرد، سكان إدلب، ومناطق سيطرة المعارضة بالمقارنة مع مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية. على الأرجح، يمكن أن نضيف لهذه القائمة النازحين وأولئك الذين لا يؤيدون أو يرفضون حضور الدين في السياسة فالنسبة المرتفعة لرافضي الإجابة بينهم قد تكون مؤشراً على الخوف والحذر وتجنب إثارة المزيد من المشاكل. بالتأكيد، تثير هذه النتائج الكثير من التساؤلات عن أسباب الاعتداءات. هذا ما سنحاول التعرف عليه في السطور التالية.

جدول1 . التعرض للاعتداءات وفق بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية

	لم يتعرض بشكل شخصي	تعرض بشكل شخصي	فضل عدم الإجابة
المنطقة			
خاضعة لسيطرة المعارضة	82,2%	10,4%	7,4%
خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	95,3%	4,7%	0,0%
المحافظة			
إدلب	77,2%	19,6%	3,2%
الحسكة	95,3%	4,7%	0,0%
حماه	89,6%	1,7%	8,7%
حلب	81,7%	5,4%	12,9%
نازحين/ سكان البلدة			
من سكان البلدة من قبل2011	88,8%	8,4%	2,8%
قادم من بلدة أخرى بعد2011	83,0%	8,5%	8,5%
القومية–الاثنية			
عربي	82,6%	10,6%	6,8%
كردي	96,7%	3,3%	0,0%
الدخل الشهري			
أقل من 25 ألف ليرة سورية	89,2%	3,6%	7,2%
بين 75–25 ألف ليرة سورية	84,1%	11,2%	4,7%
أكثر من 75 ألف ليرة سورية	84,0%	14,9%	1,1%
أفضل عدم الإجابة	90,3%	3,7%	6,0%
الإيديولوجيا			
يرفض أو لا يؤيد حضور الديني في السياسي	84,6%	7,1%	8,2%

يؤيد حضور الديني في السياسي	88,6%	10,2%	1,3%
لا يوجد موقف واضح	89,1%	7,3%	3,6%
المهنة			
يمارس عملاً ما	84,0%	12,2%	3,8%
طالب	89,8%	6,1%	4,1%
عاطل عن العمل	86,6%	3,1%	10,3%
ربة منزل	94,6%	2,2%	3,2%

الهدف من الاعتداءات والإجراءات المتبعة بعدها

يبدو أن معظم الاعتداءات تحدث لأسباب تتعلق بالحريات (40.3%): نشاط سياسي أو اعلامي أو تعبير عن الرأي. قد تساعد هذه النتائج على فهم سبب ارتفاع نسبة الذين رفضوا الإجابة بين الذين يرفضون أو لا يؤيدون حضور الديني في السياسة، وكذلك بين النازحين الذين جاؤوا من مناطق مختلفة إلى مناطق جديدة تسيطر عليها قوى عسكرية تنظر إلى الكثير منهم بريبة. السبب الثاني هو الابتزاز المادي والسرقة والنهب (اختاره ربع المستجيبين). أيضاً يساعد على فهم ما وجدناه سابقاً عن زيادة التبليغ عن الاعتداءات بين أصحاب الدخل بالمقارنة مع غيرهم. بالإضافة إلى ذلك، قال حوالي 1 من أصل 5 من المستجيبين إنهم تعرضوا لاعتداء من دون أي مبرر. المثير للانتباه هو وجود نسبة مرتفعة أجابت عن هذا السؤال بغير ذلك. (شكل 2).

شكل 2. ما كان سبب الاعتداء، في حال كان هناك أكثر من موقف، أجب من فضلك عن آخر موقف؟

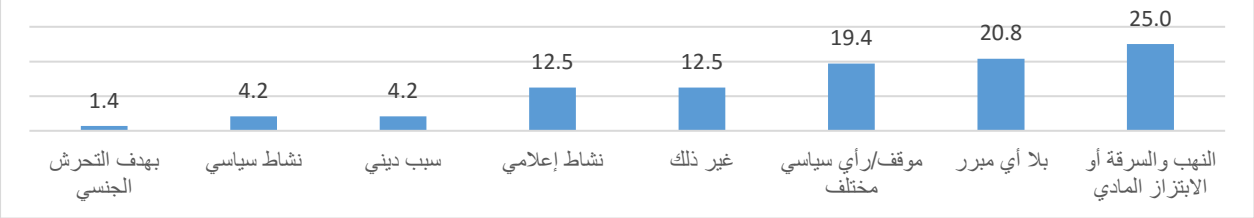

الأغلبية الساحقة من الذين يتعرضون لهكذا اعتداءات لا يقومون بالتبليغ عنها (73.6%) (شكل 3). بالنظر إلى الأسباب التي تدفعهم لذلك، تتجلى الأوضاع الأمنية الكارثية التي يعيشها السكان: أكثر من النصف يخشون حدوث مضاعفات ضدهم في حال تقدموا بشكوى (لتجنب المشاكل او لأن المعتدين ينتمون للقوة الأكبر في المنطقة). أما باقي المستجيبين فعبروا عن عدم الجدوى من الشكوى أو غياب أي جهة يمكن اللجوء إليها في مثل هذه الحالات. هذا بالإضافة إلى النسبة المهمة التي اختارت دوافع أخرى لعدم الشكوى والتي وصلت إلى حوالي الـ 20% (شكل 4).

شكل3 . هل تقدمت أنت/ أو الشخص الذي تعرض للاعتداء أو لسوء المعاملة بشكوى لأي جهة؟

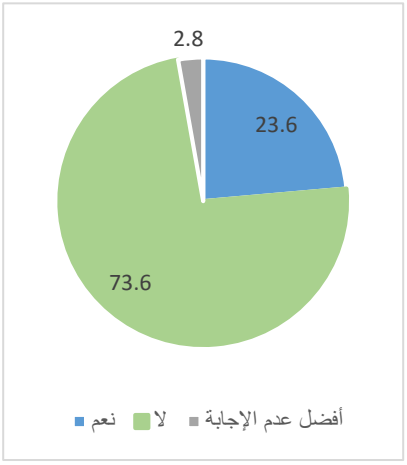

شكل4 . أسباب عدم التقدم بشكوى

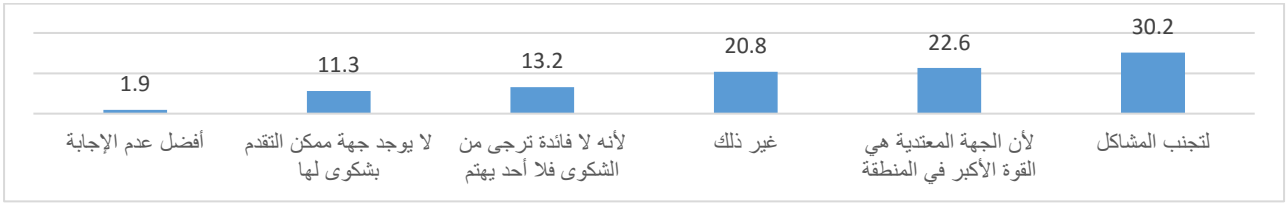

تقييم السكان للوضع الأمني في مناطقهم

شكل5 . كيف تقيم الوضع الأمني حاليا في منطقتك؟

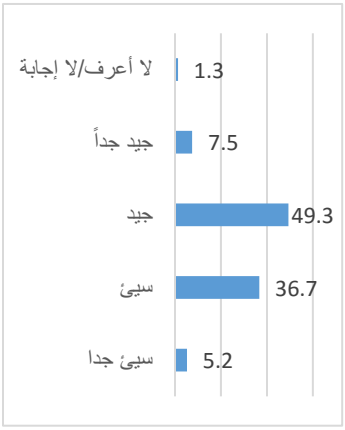

قيّمت أكثرية المستجيبين الوضع الأمني في منطقتهم بشكل إيجابي (56.8%) (شكل 5). لكن بالنظر إلى النتائج بناء على مناطق السيطرة نجد فروقات مهمة: بينما تنقسم مناطق سيطرة المعارضة على نفسها نجد أن الأغلبية الساحقة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تقول إن الوضع جيد (60.9%) أو جيد جداً (8.9%). الأمر ذاته عند البحث في النتائج بناء على المحافظات. حلب والحسكة تبدوان الأكثر اماناً حسب تقييم المستجيبين. أما في إدلب وحماه فالأكثرية قيمت الوضع بشكل سلبي (شكل 7).

شكل6 . الوضع الأمني حسب المحافظات

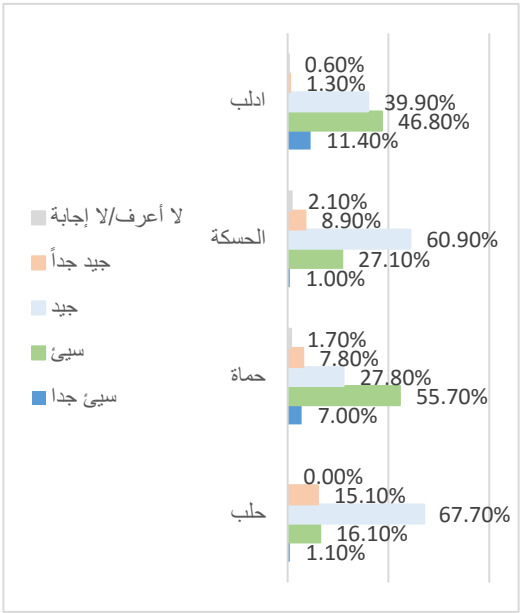

شكل7 . الوضع الأمني حسب مناطق السيطرة

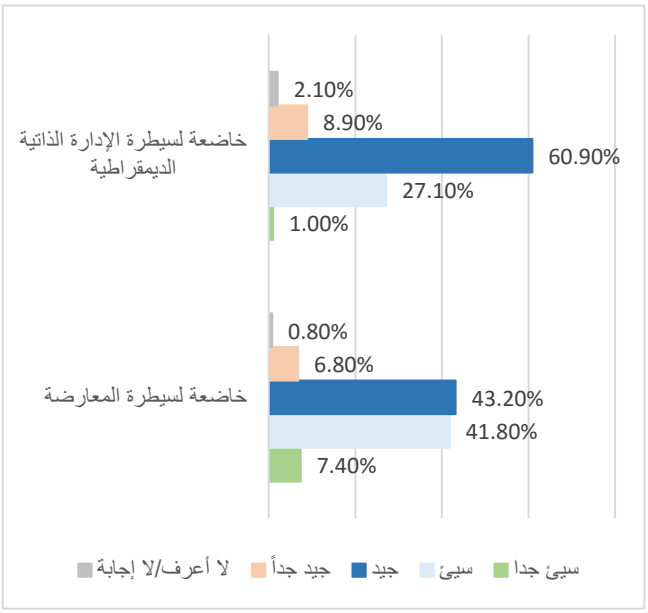

بشكل عام تحسنت الأحوال إلى حد ما. فلقد قالت أكثرية المستجيبين إنه تحسن قليلاً أو كثيراً. نسبة قليلة قالت إنه تراجع وحوالي الربع قالوا إنه بقي على حاله (شكل 8). التغير حدث بشكل رئيسي في مناطق سيطرة المعارضة. أما مناطق سيطرة الإدارة الذاتية فانقسم المستجيبون بشكل رئيسي بين من يقول إنها بقيت على حالها أو تحسنت (شكل 10). لكن بكل الأحوال يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المناطق هي بالأصل أكثر استقراراً من مناطق المعارضة التي شهدت تحولات كبيرة خلال العام الماضي. تظهر إجابات السكان في حلب وجود تغيرات مهمة إيجابية حدثت خلال الفترة السابقة على إجراء الاستبيان. حيث أن هناك شبه إجماع على أن الوضع تحسن بشكل ما. في الحسكة وحماه قالت الأكثرية أنها تحسنت نحو الأفضل رغم أن نسبة مهم ترى أنها بقيت على حالها. أما إدلب فيبدو أن احوالها أقل استقراراً حيث أن نسبة مهمة قالت إن الأوضاع تراجعت نحو الأسوأ (شكل 9). مع ذلك، يمكن القول باختصار أن الأمور تتجه نحو الأفضل في معظم المناطق التي شملها المسح، وإن بدرجات متفاوتة.

شكل 8. حالة الامن بالمقارنة مع العام السابق

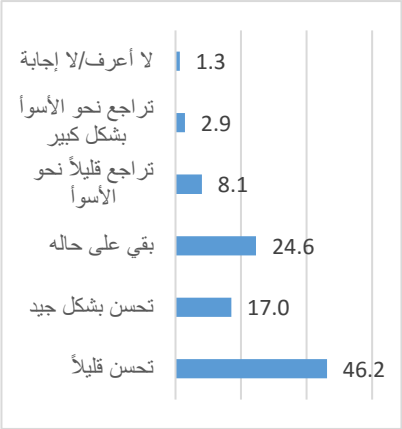

شكل9 . تحسن حالة الامن بالمقارنة مع العام السابق حسب المحافظة

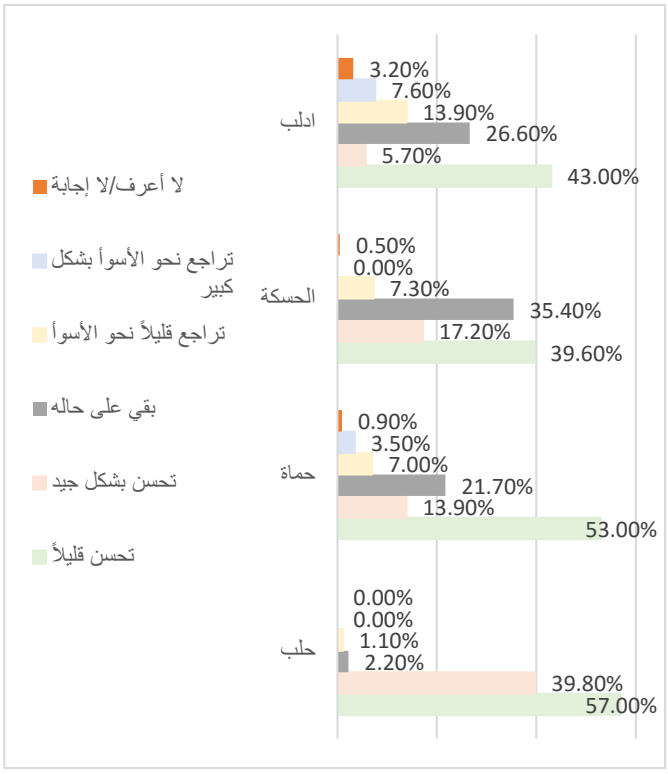

شكل10 . تحسن حالة الامن بالمقارنة مع العام السابق حسب مناطق السيطرة

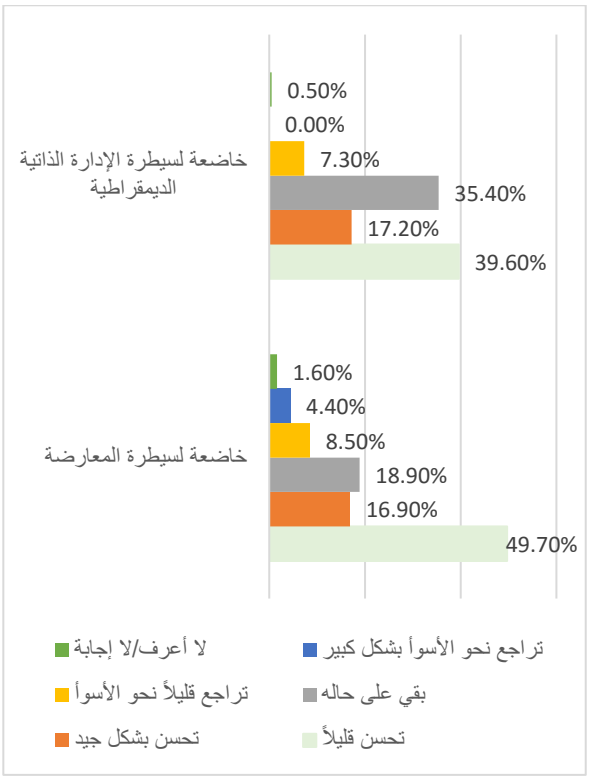

يبدو أن تحسين الوضع كان محصلة لعدة عوامل (شكل 11). كما يلاحظ وجود فروقات مهمة حسب مناطق السيطرة والمحافظات. وقف إطلاق النار في مناطق سيطرة المعارضة لعب دوراً أساسياً. أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية فيعود ذلك إلى تنسيق العمل بين مختلف القوى الموجودة فيها: تفاهمات وتشكيل هيئات جديدة (شكل 12). هذا التفاهمات والتوافقات تكاد تغيب في حالة مناطق سيطرة المعارضة. لكن المثير للانتباه فيها هي حالة حماة. حيث ذكرت الأغلبية الساحقة من المستجيبين أسباباً أخرى (شكل 13).

شكل11 . ما هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى ذلك؟

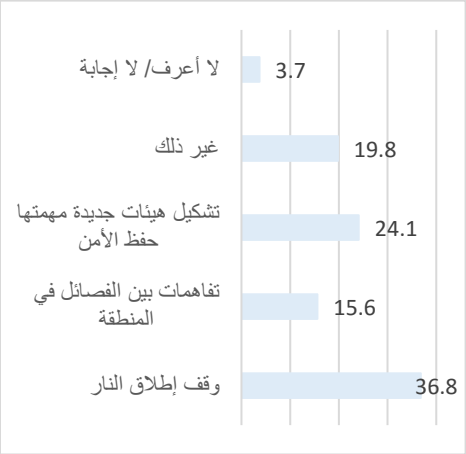

شكل12 . العامل الرئيسي لتحسن حالة الأمن حسب مناطق السيطرة

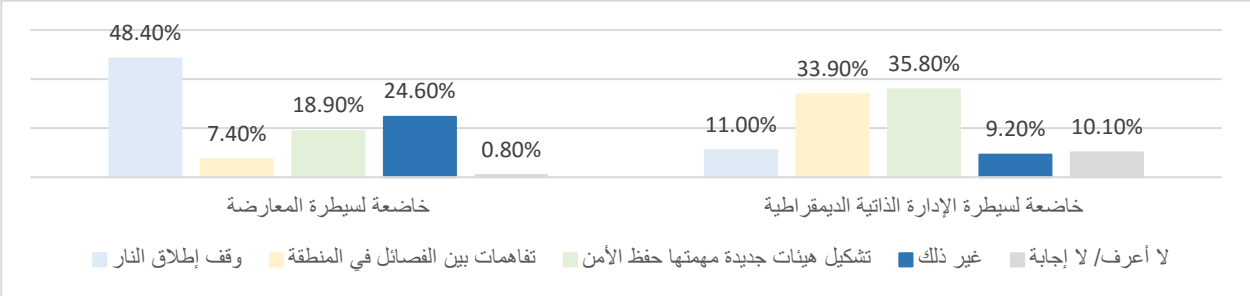

شكل13 . العامل الرئيسي لتحسن حالة الأمن حسب مناطق السيطرة

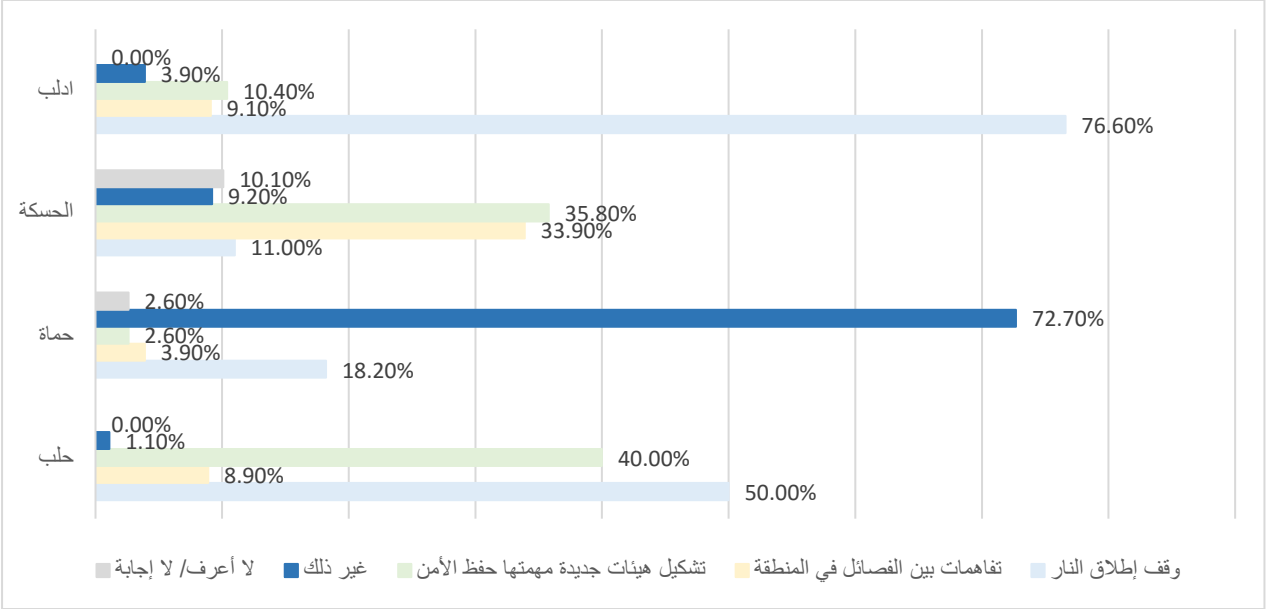

أما المصدر الرئيسي الذي يهدد الأمن حالياً: جاء القصف الجوي بالمرتبة الأولى (23.8%)، ثم فوضى السلاح (22.2%)، والتفجيرات ثالثاً بنسبة 16.3%، وتنخفض النسب إلى أقل من 10% بخصوص الاقتحامات العسكرية والاقتتال الداخلي والتنظيمات الإرهابية (شكل 14). بالنظر إلى النتائج حسب مناطق السيطرة، نجد فروقات مهمة. في مناطق المعارضة القصف الجوي يأتي أولاً، ثم التفجيرات، والاقتحامات العسكرية. أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية. فيأتي أولاً فوضى السلاح، ثم التفجيرات، والتنظيمات الإرهابية ثالثاً (شكل 15).

شكل 14. ما هو المصدر الرئيسي الذي يهدد الأمن في منطقتك؟

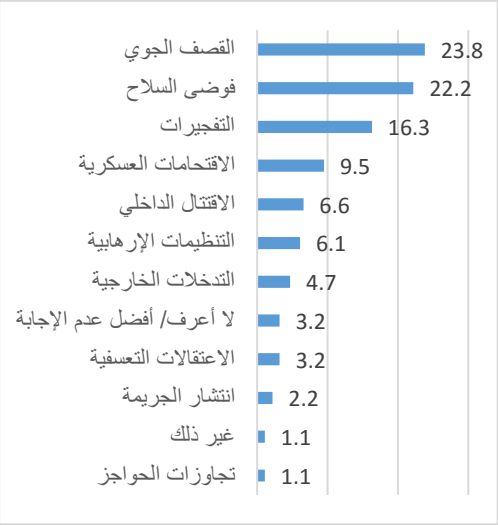

شكل15 . المصدر الرئيسي الذي يهدد الأمن حسب مناطق السيطرة

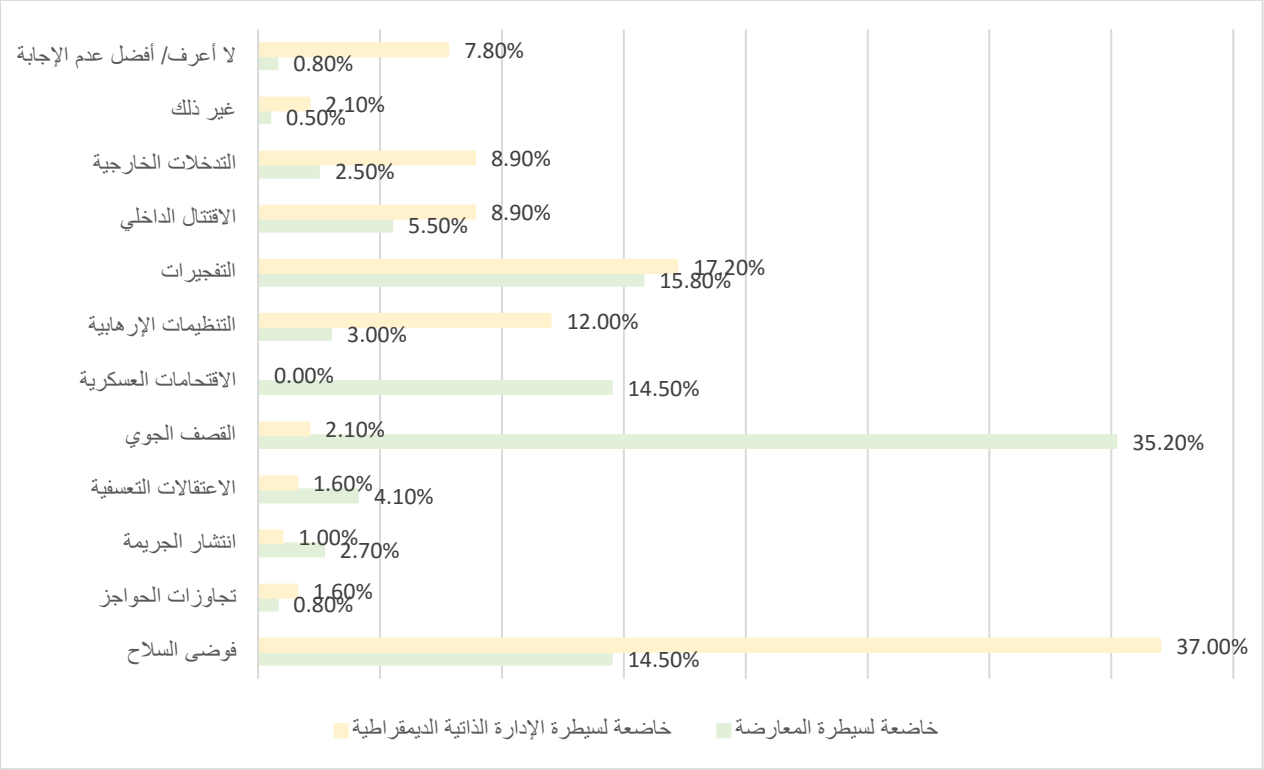

يلاحظ أيضاً وجود فروقات مهمة حسب المحافظات ضمن مناطق المعارضة نفسها. يخشى سكان إدلب أولاً من القصف الجوي والاقتحامات العسكرية والتفجيرات. أما في حلب فيخشون التفجيرات والاقتحامات العسكرية والاعتقالات التعسفية. أما في حماة فيأتي القصف الجوي أولاً، فوضى السلاح ثانياً، والاقتتال الداخلي ثالثاً (شكل 16).

شكل16 . المصدر الرئيسي الذي يهدد الأمن حسب المحافظة

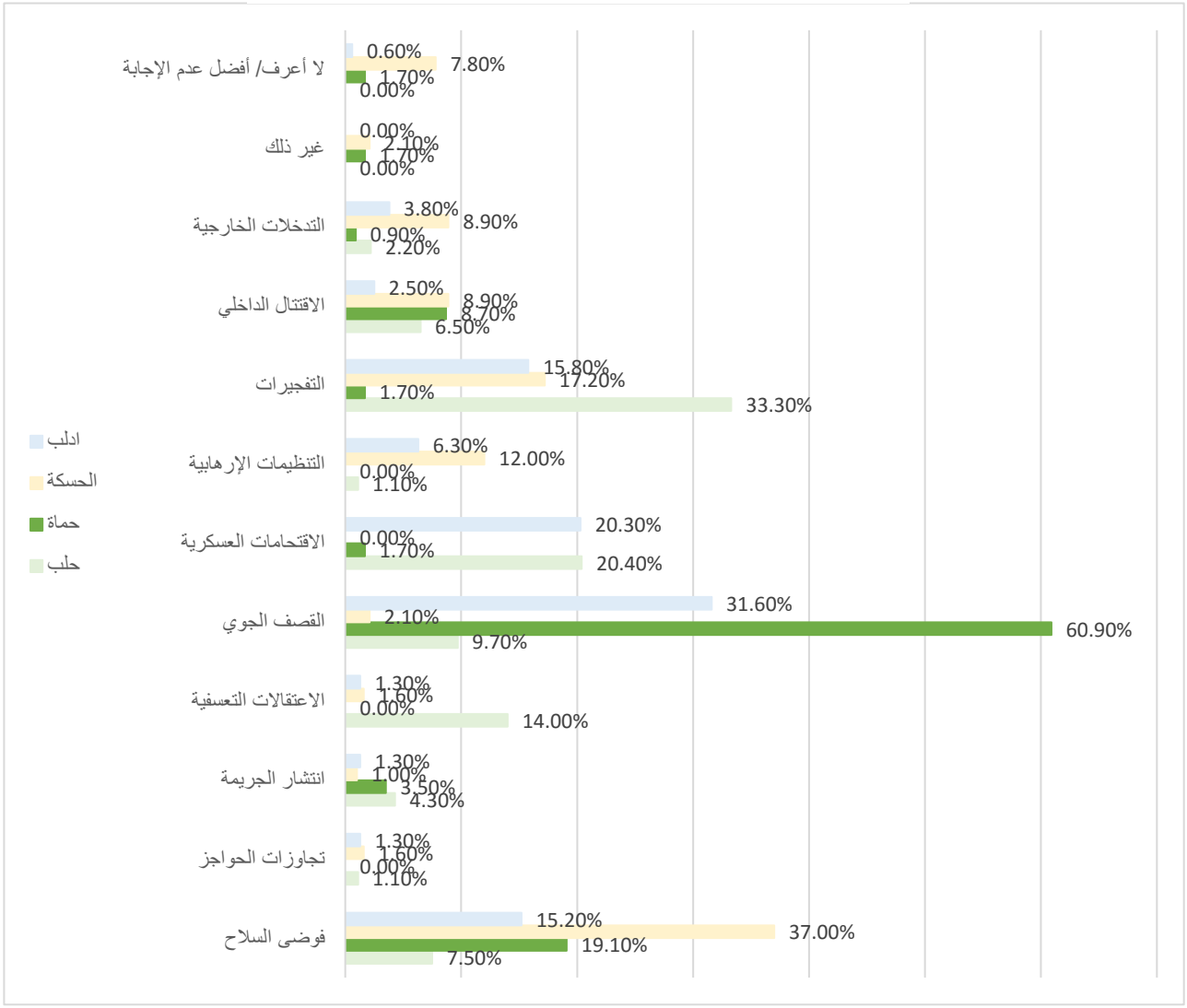

تعكس الإجراءات التي يعتمدها السكان للحفاظ على أمنهم الشخصي طبيعة المخاطر التي تواجههم وحجمها. يلاحظ مثلاً أن عدم التصريح عن الأفكار والمواقف السياسية حل في مرتبة متقدمة (المرتبة الثانية) (شكل 17). هذا يعني أن التهديدات ضد الحريات الشخصية لا تزال حاضرة بقوة. أما الإجراءات الأخرى لتجنب مشاكل الابتزاز المادي والسرقة فهي الأكثر شيوعاً: عدم الخروج ليلاً، إخفاء الأشياء الثمينة وتجنب السير في بعض الشوارع التي تبدو أكثر خطورة من غيرها. ما يلفت الانتباه هنا هو النسبة الكبيرة التي ذكرت الاحتفاظ (أو حمل) السلاح ضمن الإجراءات الرئيسية التي يلتزمون بها (حوالي ثلث المستجيبين). من المفيد هنا التعرف على الفروقات حسب مناطق السيطرة والمحافظات. فهذا قد يساعد على فهم التحديات الرئيسية في كل منطقة وطرق التعامل معها.

شكل 17. أي من الإجراءات التالية تلتزم بها لزيادة امنك الشخصي حالياً

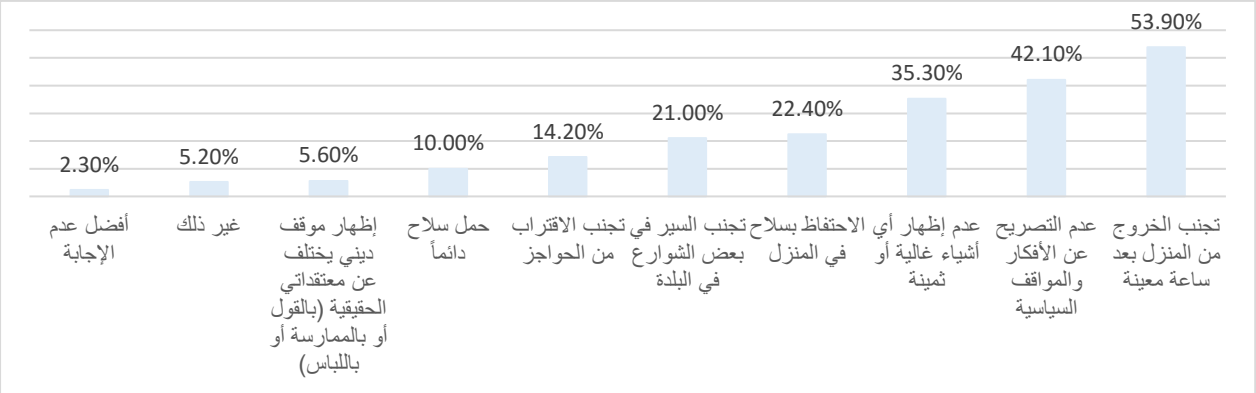

تتشابه الإجراءات بين مناطق السيطرة بشكل عام. لكن رغم ذلك هناك بعض الاختلافات. سكان مناطق سيطرة المعارضة يتجنبون الخروج ليلاً ويحرصون على عدم إظهار أي مقتنيات ثمينة أكثر من مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية. بينما سكان مناطق هذه الإدارة، يتجنبون الاقتراب من الحواجز أو السير في أحياء أو شوارع بعينها أكثر من مناطق سيطرة المعارضة (شكل 18).

شكل18 . الاجراءات المتبعة لزيادة الأمن الشخصي حسب مناطق السيطرة

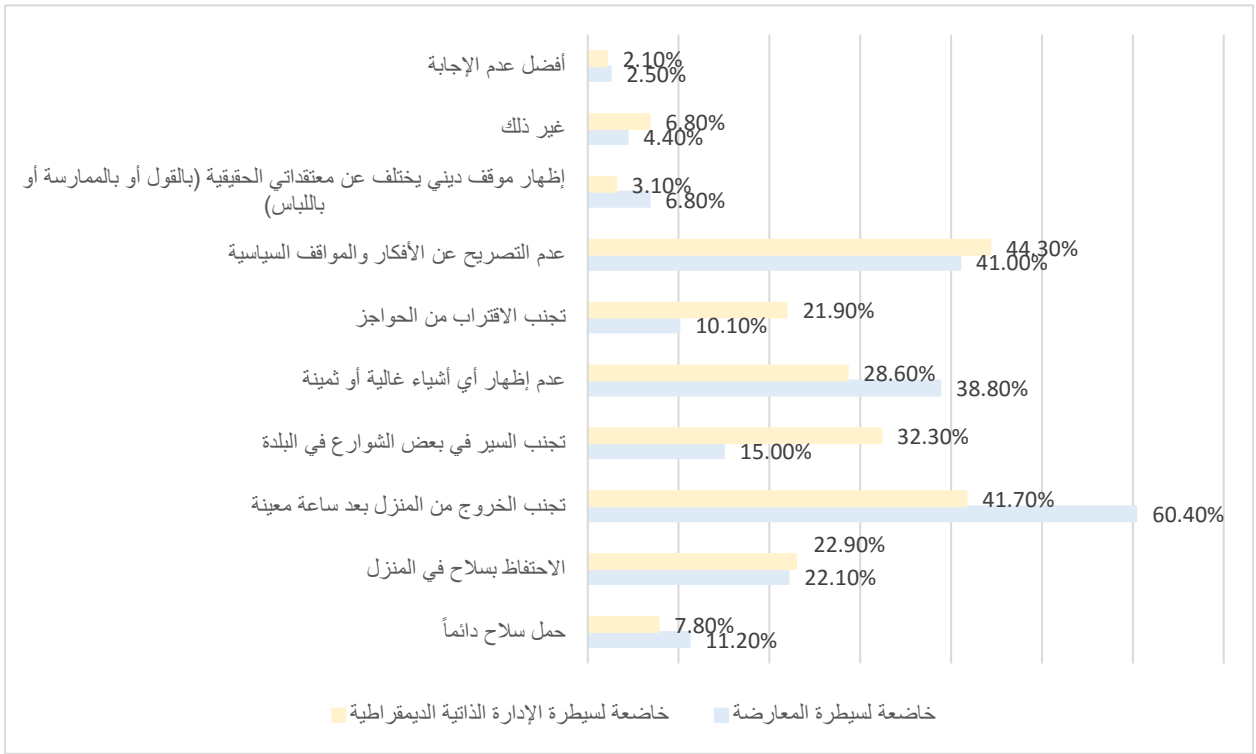

يلاحظ أن الخوف من عقبات التصريح عن الأفكار والمواقف السياسية يأتي أولاً في حماه وبفارق كبير عن باقي المناطق. وعلى الأرجح حلب هي المحافظة الأكثر انتشاراً للسلاح بين المدنيين وكأن ذلك متوافقاً مع ارتفاع مخاطر التعرض لأعمال نهب أو سرقة: حيث قال 64.5% منهم إنهم لا يظهرون أي أشياء غالية الثمن، الاجراء الرئيسي بالنسبة لسكان إدلب هو عدم الخروج من المنزل بعد ساعة معينة. وهو الخيار الثاني بالنسبة للمقيمين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية أما الأول فهو نفس خيار سكان حماة: عدم التصريح عن الأفكار والمواقف السياسية (شكل 19).

شكل19 . الاجراءات المتبعة لزيادة الأمن الشخصي حسب المحافظة

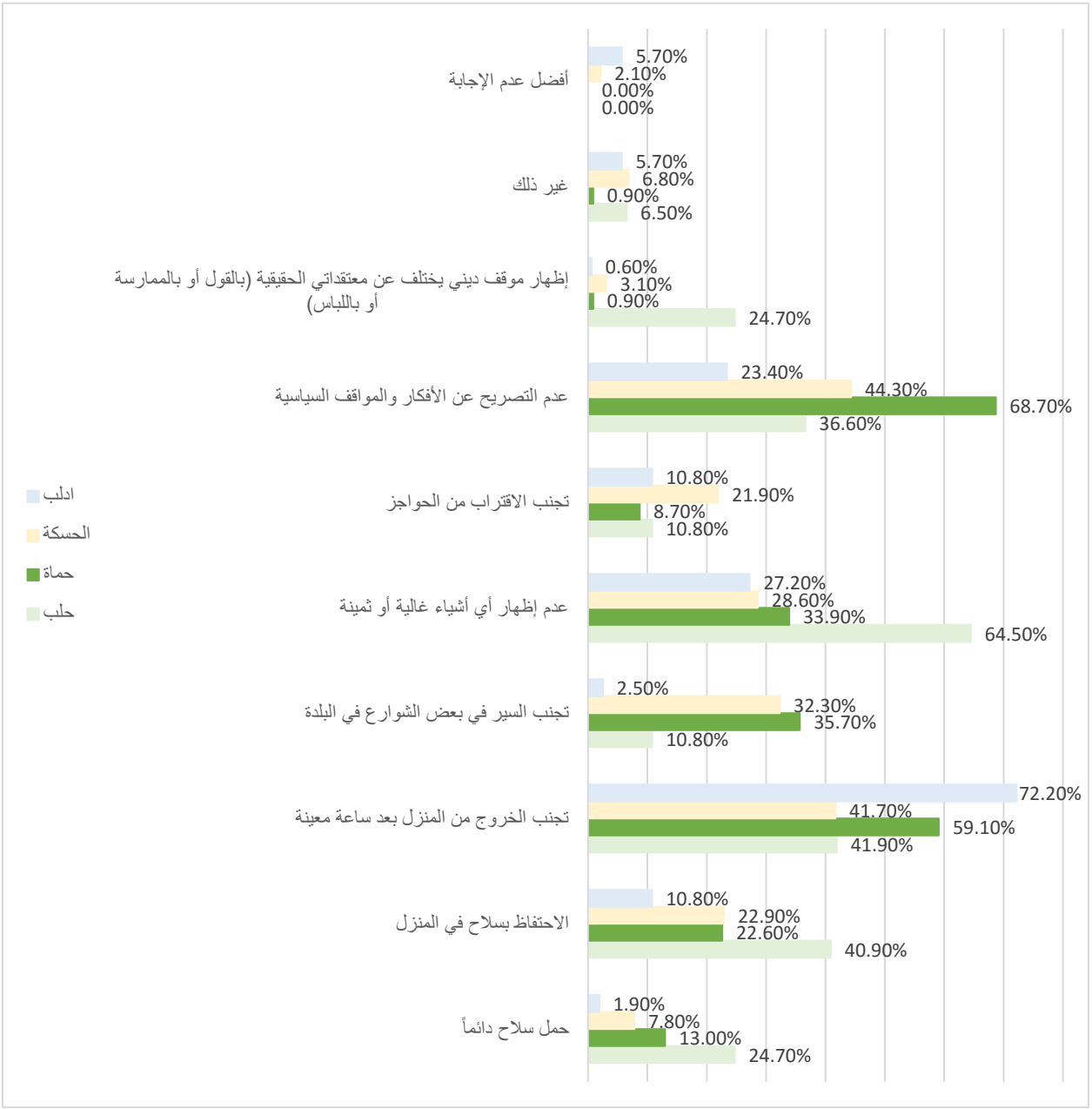

بخصوص ما يحتاجه السكان لتعزيز أمنهم الشخصي حسب رأيهم، يأتي أولاً مطلب تحسين الخدمات الأمنية واللوجستية مثل إنارة الأماكن المظلمة ووضع كاميرات مراقبة وغيرها، وثانياً مطلب محاسبة المسيئين والفاسدين، أما ثالثاً فتحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين وتشكيل جهة محددة يمكن للمواطنين الرجوع إليها بخصوص الأمن في منطقتهم (شكل 20).

شكل20 . أبرز ثلاثة اجراءات ملحة بإمكان الجهات المعنية بحفظ الأمن تحقيقها ولم تفعل حتى الآن

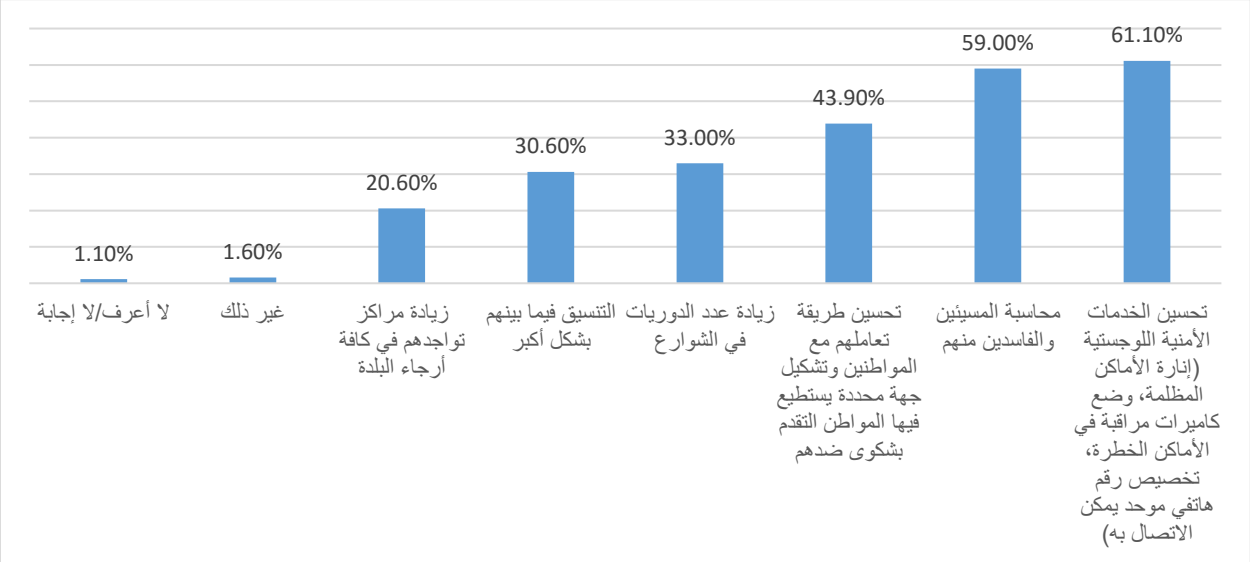

يظهر تحليل النتائج حسب مناطق السيطرة وجود بعض الاختلافات في ترتيب الأولويات. في مناطق سيطرة المعارضة المطالب الثلاثة هي أولاً تحسين الخدمات اللوجستية، ثانياً محاسبة المسيئين والفاسدين منهم، وثالثاً تحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين وتشكيل جهة محددة يستطيع المواطن التقدم بشكوى إليها ضدهم. هذه المطالب هي نفسها الثلاث الأكثر أهمية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية لكن تختلف الأولويات: محاسبة المسيئين أولاً، تحسين الخدمات اللوجستية ثانياً وتحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين وضمان وجود جهة يمكن التقدم بشكوى إليها ثالثاً. (شكل 21).

شكل21 . أبرز ثلاثة اجراءات ملحة بإمكان الجهات المعنية بحفظ الأمن تحقيقها ولم تقعل حتى الآن حسب مناطق السيطرة

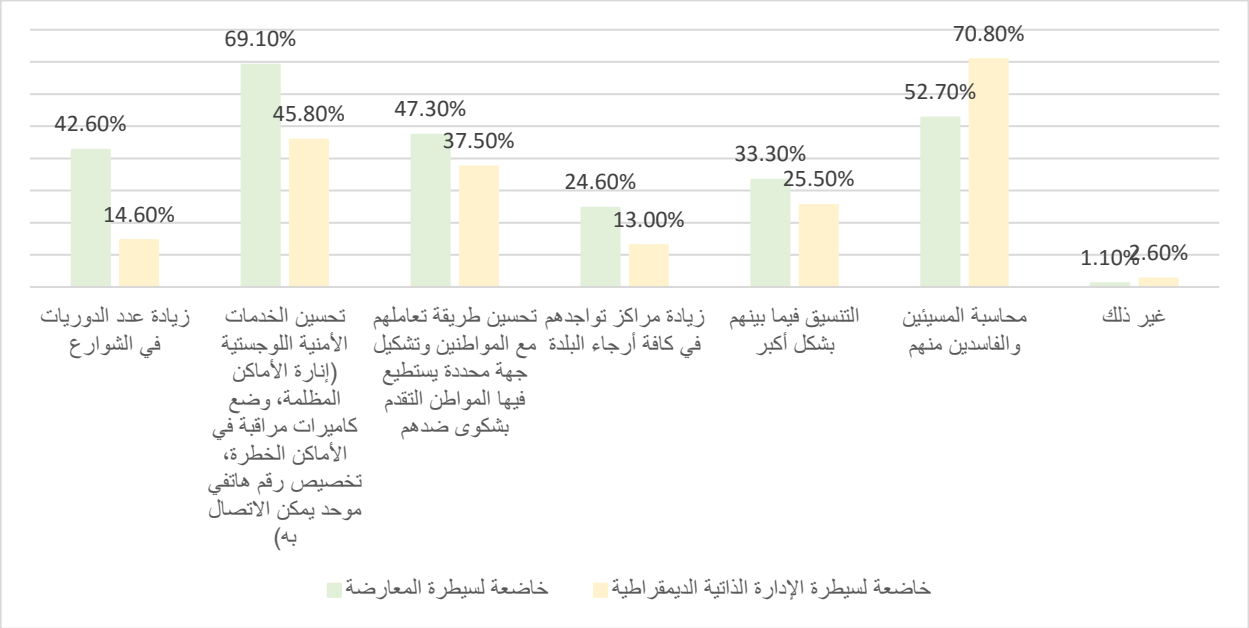

يمكن القول الأمر نفسه بخصوص أبرز ثلاثة مطالب أو احتياجات حسب المحافظات في مناطق المعارضة وإن اختلف الترتيب فيما بينها (تحسين الخدمات اللوجستية، محاسبة المسيئين والفاسدين منهم، تحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين وتشكيل جهة محددة يمكن تقديم شكوى فيها). لكن هناك اختلاف مهم يبرز في حالة حلب. حيث تأتي الحاجة إلى محاسبة المسيئين والفاسدين أولاً، وتحسين الخدمات اللوجستية ثانياً، وزيادة عدد الدوريات في الشوارع ثالثاً، بينما يأتي مطلب تحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين رابعاً وإن بفارق صغير (شكل 22).

شكل22 . أبرز ثلاثة اجراءات ملحة بإمكان الجهات المعنية بحفظ الأمن تحقيقها ولم تفعل حتى الآن حسب المحافظة

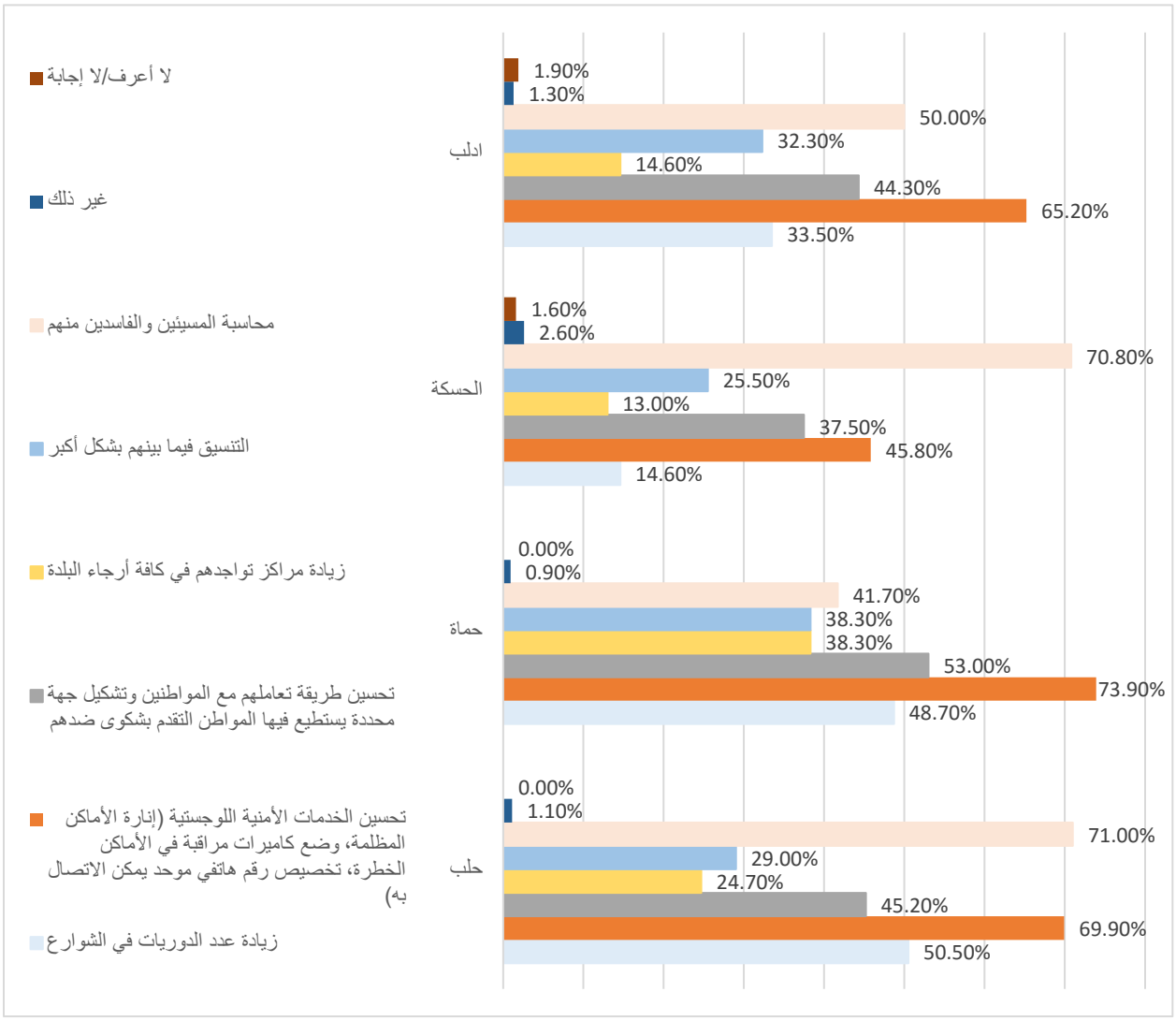

الثقة في الجهات المعنية بحفظ الأمن

أغلبية المستجيبين قالت إنها تثق ببعض الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن في منطقتها حيث وصلت النسبة إلى 69.9%، بينما تقاربت نسبة الذين قالوا إنهم يثقون بهم جميعاً أو لا يثقون بأي منهم وكانت النسبة نحو 10% (شكل 23). وتأتي النسب متقاربة إلى حد بعيد عند النظر إلى النتائج حسب مناطق السيطرة (شكل 24)، أو حسب المحافظة (شكل 25%).

شكل23 . هل تثق بالجهات المسؤولة عن حفظ الأمن في منطقتك؟

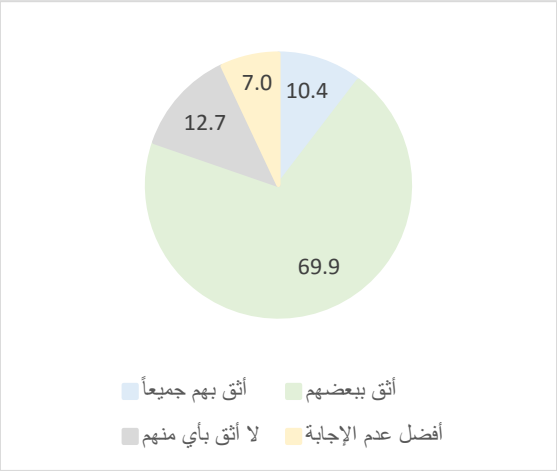

شكل24 . الثقة بالجهات المسؤولة عن حفظ الامن حسب المناطق

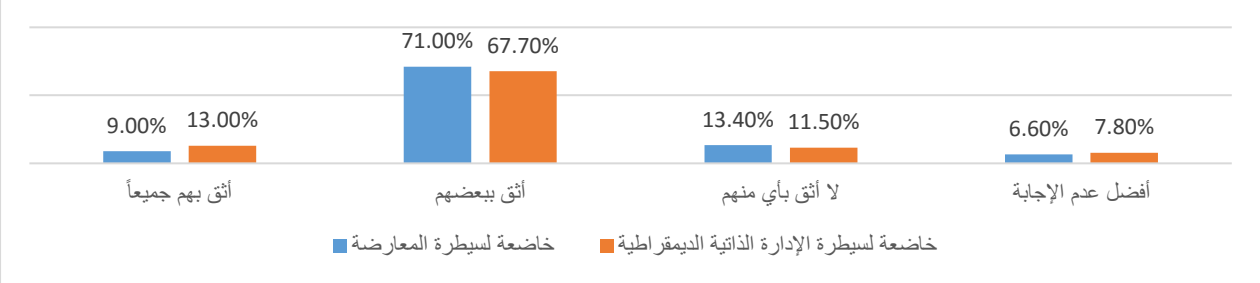

شكل25 . الثقة بالجهات المسؤولة عن حفظ الامن حسب المناطق

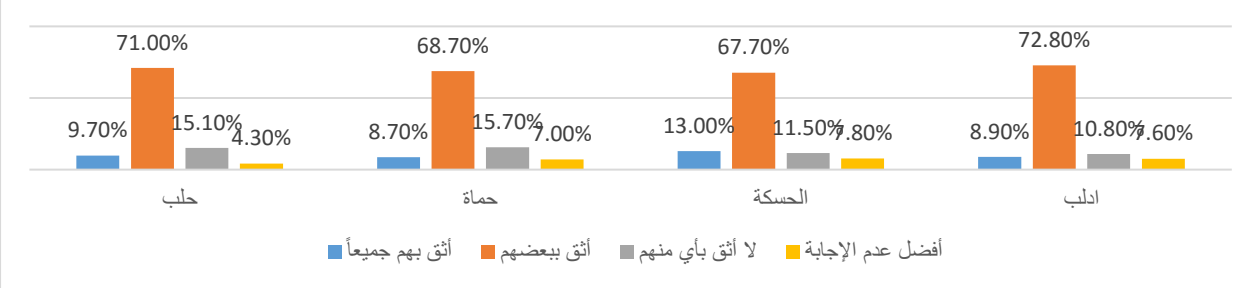

تغيب الثقة بشكل رئيسي عن الجيش العربي السوري والدفاع الوطني والمخابرات حيث تجاوزت نسبة عدم الثقة فيها الـ 60% (شكل 26). وبشكل عام لا يختلف الأمر كثيراً بين مناطق السيطرة (أو حتى بين المحافظات) (شكلين 27 و28). الاختلافات تكمن في الترتيب ففي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تأتي الشكوك في دور الدفاع الوطني أولاً ثم المخابرات وبعدها الجيش، أما في مناطق سيطرة المعارضة فالجيش أولاً (شبه إجماع: 91.2%) وبعدها المخابرات والدفاع الوطني (بنفس النسبة تقريباً: حوالي 68%) أيضاً يوجد اختلافات في العلاقة مع القوى الأخرى مثل هيئة تحرير الشام

التي يذكرها سكان مناطق سيطرة المعارضة أكثر من سكان مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية. يعود ذلك إلى طبيعة انتشارها الجغرافي، فهي غير موجودة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية (شكل 27).

شكل26 . الجهات التي تغيب الثقة عنها

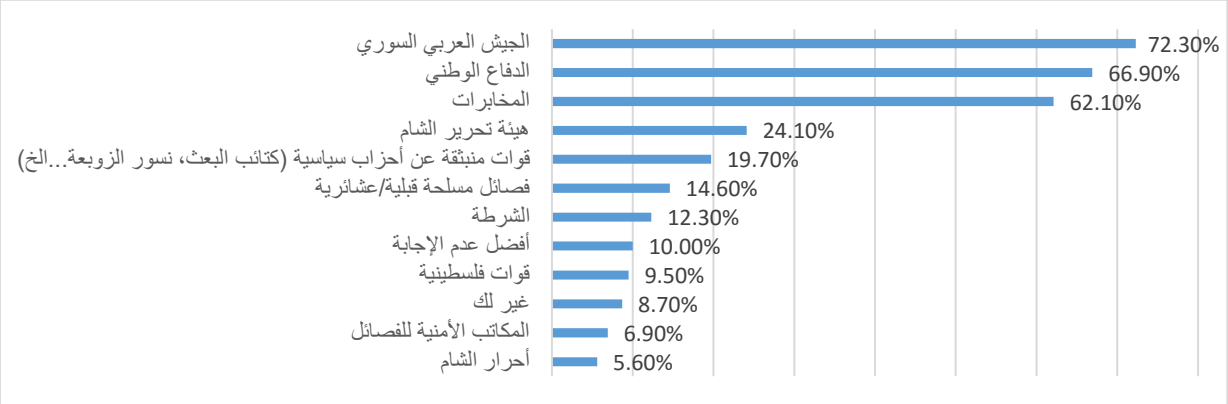

شكل27 . الجهات التي تغيب الثقة عنها حسب مناطق السيطرة

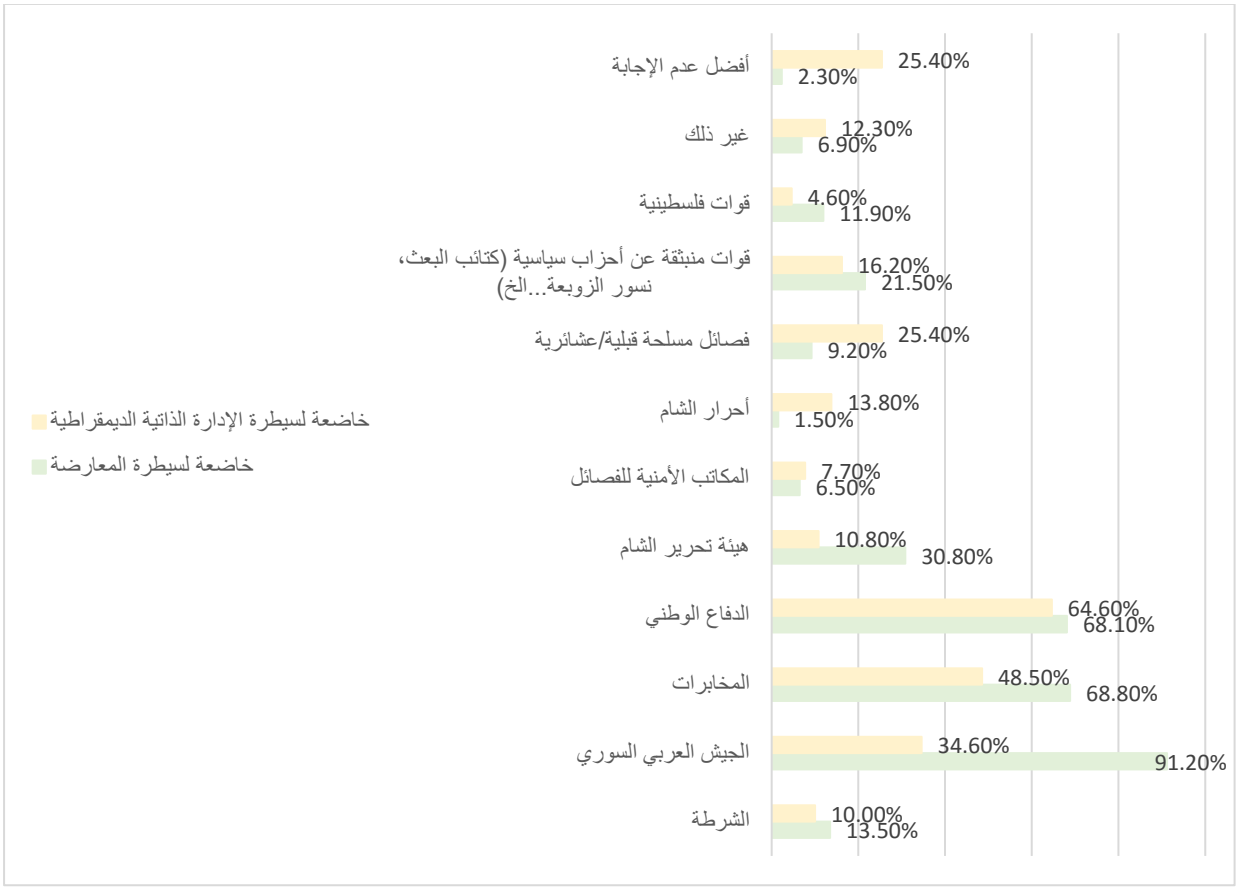

شكل28 . الجهات التي تغيب الثقة عنها حسب مناطق السيطرة

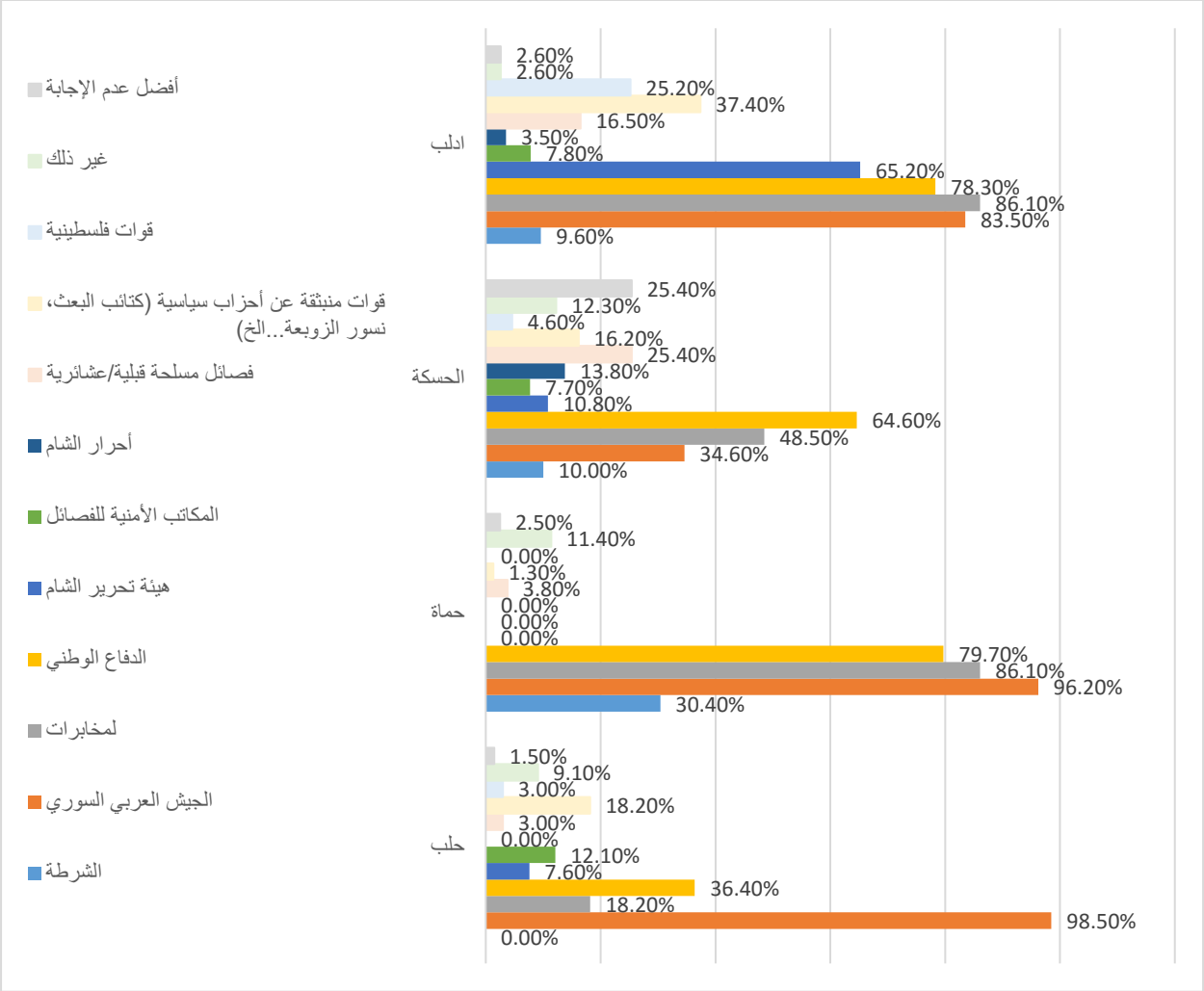

حالة الأمن في سوريا

ترى النسبة الأكبر من المستجيبين (40.8%) أن الوصف الأدق للوضع الأمني حالياً هو أنه رهن لتفاهمات قوى إقليمية ودولية وأن دور الأجهزة السورية ينحصر في التنفيذ فقط. الوصف الثاني والذي حاز على نسبة 32.2% هو القائل بأن الوضع حالياً هو عبارة عن فوضى عامة وغياب تام للأمن. أما ربط الحال بغياب جهات أمنية مركزية فحاز على النسبة الأقل والتي بلغت 18.4% (شكل 29%).

شكل29 .أي من المقولات التالية التي تصف الواقع الأمني في سوريا اليوم أقرب إلى تصورك عنه

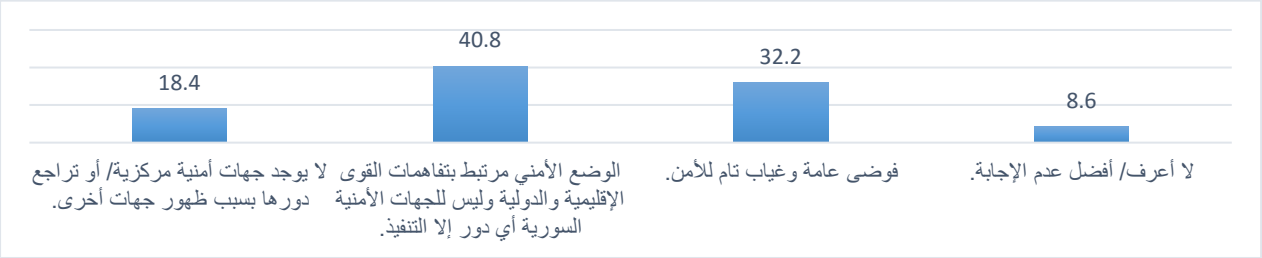

يبدو أن المقيمين خارج سوريا لديهم نظرة مختلفة كلياً عمن هم في الداخل عن الحالة الأمنية في سوريا. وهم أكثر انقساماً بخصوصها. يلاحظ أيضاً أن نسبة الذين قالوا إنها فوضى عامة وغياب تام للأمن ترتفع بشكل كبير بالمقارنة مع مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية (شكل 30). يعكس هذا واقع الحال الذي يعيشونه كما يظهر ذلك بشكل أوضح عند النظر إلى النتائج على أساس المحافظات: 60% من السكان في حماة قالوا إنها فوضى عامة وغياب تام للأمن، و30.4% في إدلب أفادوا بنفس الإجابة، بينما تراجعت هذه النسبة بشكل كبير في كل من الحسكة وحلب (شكل 31).

شكل30 .المقولات التالية التي تصف الواقع الأمني في سوريا حسب مناطق السيطرة

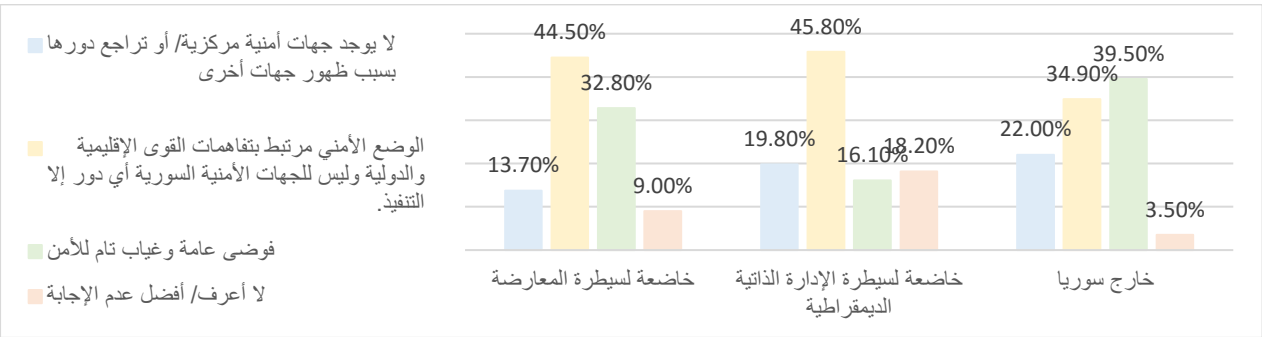

شكل31 . المقولات التالية التي تصف الواقع الأمني في سوريا حسب المحافظة

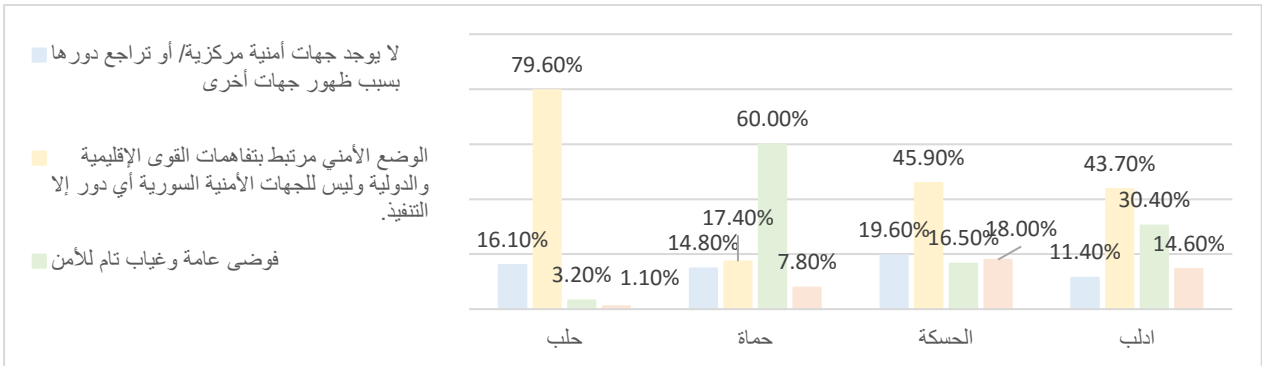

أما بالنسبة للعلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية الرسمية (التابعة للنظام السوري) فكما هو واضح في الشكل (32) هناك شبه إجماع على وصفها بشكل سلبي: قال 20.9% إنها سيئة، و64.1% وصفوها بالسيئة جداً، في حين فقط 10% قالوا إنها مقبولة أو جيدة0

شكل 32. العلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية الرسمية

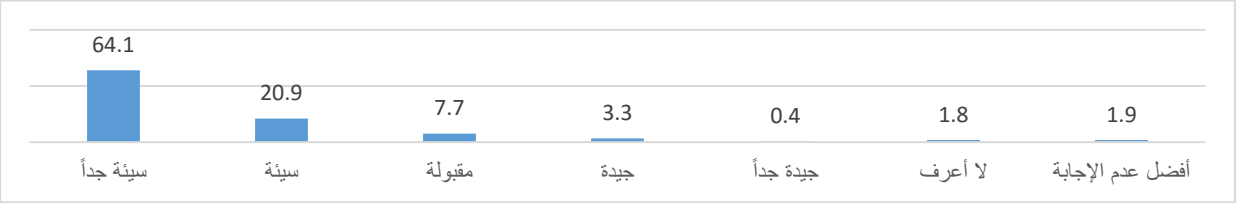

ولا يبدو أن علاقة المواطنين مع السلطة التشريعية أفضل حالاً من علاقتها مع الأجهزة الأمنية لكن أقل حدة بمعنى أنه يظهر كجهة شكلية لا دور له فيما يخص الشؤون الأمنية كما أفادت أغلبية المستجيبين (61.9%)، فقط 0.9% قالوا إن له دوراً إيجابياً، في حين 19.4% قالوا إن له دور سلبي (شكل 33).

شكل 33. البرلمان والشؤون الأمنية

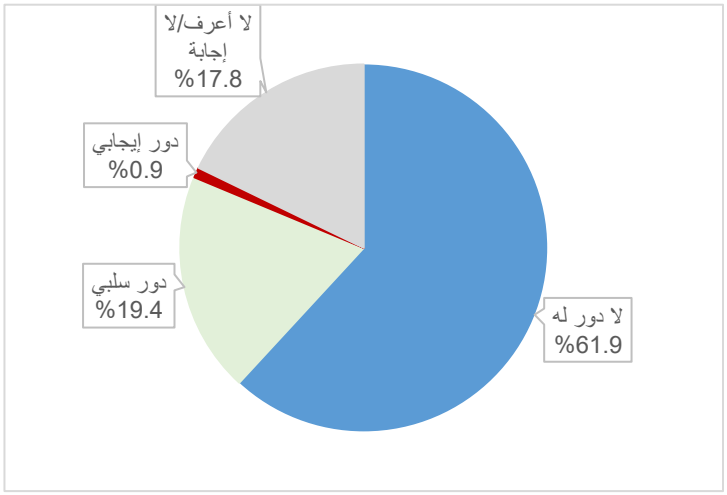

المقيمين خارج سوريا وإمكانية العودة

شكل 34. هل تستطيع الدخول والخروج بشكل طبيعي إلى سوريا

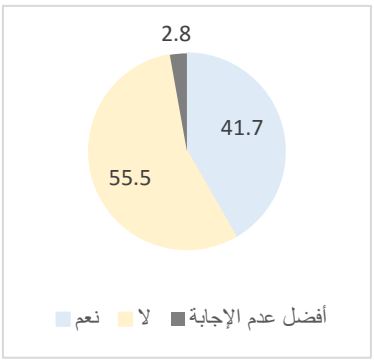

يعاني العديد من السوريين في الخارج من عدم إمكانية زيارة بلدهم. تظهر النتائج أن الأكثرية غير قادرة على العودة لسبب ما (55.5%) (شكل 34): يعتقد أكثر من الثلث أنهم ملاحقون من قبل النظام لأسباب أمنية، وحوالي الربع (21.6%) لأسباب تتعلق بالخدمة الإلزامية (شكل 35). هذه النسبة كبيرة، ولكن نرجح أنها في الواقع أكبر. فلقد حدث سوء فهم لهذا السؤال بين سكان المخيمات التركية، بسبب أنهم يدخلون بشكل طبيعي لسوريا عبر مناطق سيطرة المعارضة. كما يظهر في الجدول (2)، قال 92.1% إنهم يزورون سوريا بشكل عادي.

شكل 35. سبب عدم إمكانية الدخول والخروج من سوريا بشكل طبيعي

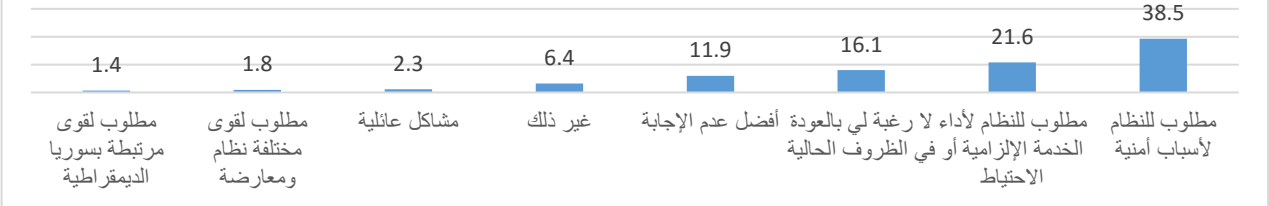

حسب ما يظهر الجدول (2)، مشكلة عدم إمكانية زيارة سوريا أو العودة إليها تبرز بالدرجة الأولى بين:

- الشباب (أكثر من 63% ممن هم دون الـ 36 قالوا بأنهم لا يستطيعون العودة أو لا يريدون العودة حالياً). بشكل عام زيارة سوريا تصبح أسهل مع التقدم بالعمر. مع ذلك، أكثر من ثلث منهم أكبر من 45 عام لا يستطيعون العودة.
- مؤيدي حضور الديني في السياسة بالمقارنة مع الرافضين أو الغير مؤيدين لذلك: حيث تتراجع النسبة من 73.2% إلى 32.7%.
- الطلاب والعاطلين عن العمل بالمقارنة مع غيرهم.
- العازبين بالمقارنة مع المتزوجين: 71.2% و51.0% على التوالي.
- الكرد بالمقارنة مع العرب: 68.8% و53.7% على التوالي.
- الأكثر تعليماً بالمقارنة مع الأقل.
- الرجال بالمقارنة مع النساء: 74.2% و33.5% على التوالي.
- المقيمون في أوروبا وفي غازي عنتاب بالمقارنة مع المخيمات (لكن يجب الانتباه للمشكلة التي نوهنا عنها سابقاً هنا. الكثير ممكن هم في مخيمات تركيا يدخلون سوريا عبر مناطق سيطرة المعارضة حالياً والسؤال هنا قد فهم على الأرجح بطريقة مختلفة).

جدول2 . إمكانية الدخول والخروج إلى سوريا بشكل طبيعي حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	نعم	لا
العمر		
حتى 25 عام	36,7%	63,3%
بين 26-35 عام	35,1%	64,9%
بين 36-45 عام	52,8%	47,2%
أكبر من 45 عام	64,4%	35,6%
الإيديولوجيا		
يرفض أو لا يؤيد حضور الديني في السياسي	67,3%	32,7%
يؤيد حضور الديني في السياسي	26,8%	73,2%
لا يوجد موقف واضح	25,0%	75,0%
المهنة		
يمارس عملاً ما	40,5%	59,5%
طالب	30,0%	70,0%
عاطل عن العمل	31,9%	68,1%
ربة منزل	88,4%	11,6%
الحالة المدنية		
عازب/ة	28,8%	71,2%
متزوج/ة	49,0%	51,0%
مطلق/ة (بالعدد)	6	8
أرمل/ة (بالعدد)	19	2
القومية-الاثنية		
عربي	46,3%	53,7%
كردي	31,3%	68,8%
المستوى التعليمي		
الاعدادية	78,9%	21,1%
الثانوية	45,3%	54,7%
جامعية/دراسات عليا	36,2%	63,8%
الجندر		
رجل	25,8%	74,2%
امرأة	66,5%	33,5%
المنطقة		
مخيمات تركيا	92,1%	7,9%
غازي عنتاب	25,3%	74,7%
برلين	21,2%	78,8%
أمستردام	28,9%	71,1%

القسم الثاني: القطاع الأمني في المستقبل

العلاقة بين الانتقال السياسي والاستقرار الأمني

تربط الأكثرية بين التغيير السياسي والاستقرار الامني حيث قال 60.1% من المستجيبين إنه شرطاً لا بد منه. رغم ذلك، حوالي ثلث المستجيبين لا يرون وجود علاقة ارتباط: إنه عامل مساعد (22.1%) أو أن حصوله أو عدمه لن يؤثر على الاستقرار الأمني، فالأخير يمكن أن يحدث من دون الأول (10.9%). نسبة قليلة لم تتجاوز الـ 3% اعتبرت أن الاستقرار الأمني رهن بالعودة إلى نظام الحكم السابق على 2011 (شكل 36).

شكل36 . هل تعتقد أن حدوث تغيير سياسي يضمن الانتقال إلى نظام حكم يحترم حقو

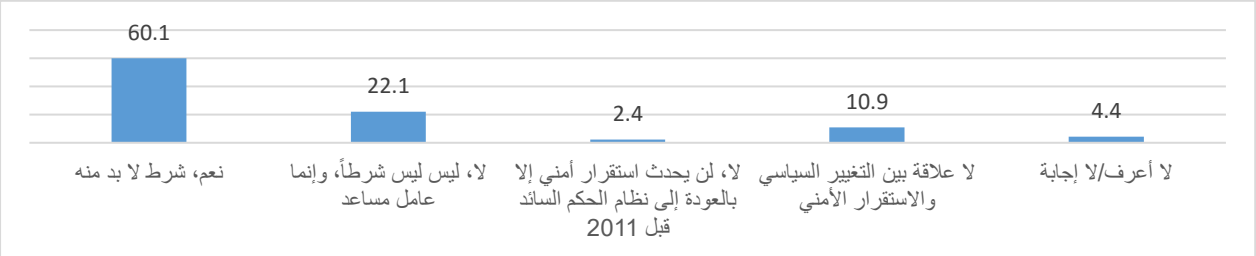

كما يظهر في الجدول (3)، تربط أكثرية السكان المقيمين خارج سوريا أو في مناطق سيطرة المعارضة بين الانتقال السياسي والاستقرار الأمني. لكن موقف السكان في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية مختلف تماماً، فهم يرفضون هذا الربط. يعتقدون أن الاستقرار السياسي يمكن أن يحدث من دون عملية انتقال سياسي. أما في مناطق سيطرة المعارضة ذاتها فبينما يوجد شبه إجماع في حلب وإدلب على الربط بين الاستقرار الأمني والانتقال السياسي، ينقسم المستجيبون في حماه حول ذلك.

يلاحظ أيضاً، ازدياد نسبة الذين يرفضون هذه العلاقة بين مؤيدي حضور الديني في السياسة بالمقارنة مع غيرهم، الموظفين والعمال بالمقارنة مع الطلاب والعاطلين عن العمل، الحاصلين على الثانوية (على الأقل) بالمقارنة مع ذوي التعليم الأقل، والكرد بالمقارنة مع العرب.

جدول3 . الانتقال السياسي والتغيير الأمني حسب بعض المتغييرات الاجتماعية والديمغرافية

	نعم، شرط لا بد منه	لا، ليس شرطاً، وإنما عامل مساعد	لا، لن يحدث استقرار أمني إلا بالعودة إلى نظام الحكم السائد قبل 2011	لا علاقة بين التغيير السياسي والاستقرار الأمني	لا أعرف/لا إجابة
المنطقة					
خاضعة لسيطرة المعارضة	74,6%	17,5%	1,1%	3,8%	3,0%
خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	30,7%	25,0%	5,7%	25,0%	13,5%
خارج سوريا	61,0%	25,1%	2,0%	10,6%	1,3%
المحافظة					
حلب	94,6%	3,2%	0,0%	0,0%	2,2%
حماه	40,9%	45,2%	0,0%	8,7%	5,2%
الحسكة	30,9%	25,3%	5,7%	24,7%	13,4%
إدلب	87,3%	5,7%	2,5%	2,5%	1,9%
الإيديولوجيا					
يرفض أو لا يؤيد حضور الديني في السياسي	65,9%	21,9%	2,1%	7,5%	2,6%
يؤيد حضور الديني في السياسي	58,2%	23,0%	2,2%	13,1%	3,5%
لا يوجد موقف واضح	38,0%	18,3%	5,6%	16,9%	21,1%
المهنة					
يمارس عملاً ما	58,2%	23,2%	2,9%	12,6%	3,1%
طالب	64,2%	24,4%	0,0%	8,1%	3,3%
عاطل عن العمل	68,8%	15,3%	2,1%	7,6%	6,3%
ربة منزل	55,1%	23,2%	2,9%	10,1%	8,7%
الدخل					
أقل من 25 ألف ليرة سورية	66,1%	20,9%	0,0%	6,1%	7,0%
بين 75-25 ألف ليرة سورية	55,0%	23,9%	4,1%	11,5%	5,5%
أكثر من 75 ألف ليرة سورية	54,7%	24,8%	1,7%	17,1%	1,7%
أفضل عدم الإجابة	64,7%	11,5%	4,3%	8,6%	10,8%
المستوى التعليمي					
الامية (بالعدد)	14	2	0	2	5
الابتدائية	62,5%	12,5%	4,2%	12,5%	8,3%
الإعدادية	54,6%	25,2%	3,4%	10,1%	6,7%
الثانوية	57,6%	26,3%	1,1%	11,1%	3,8%
الجامعية/الدراسات العليا	62,5%	21,2%	2,7%	10,9%	2,7%
القومية–الاثنية					
عربي	66,0%	21,1%	2,5%	7,8%	2,5%
كردي	38,2%	22,9%	2,9%	22,4%	13,5%

التعديلات: شكلها، والمدة اللازمة لتحقيقها، ومعوقات وسبل تطبيقها

في البداية كان لابد من التمييز بين من يعتقد أن الأجهزة الأمنية تعتبر مشكلة وبالتالي يتوجب القيام بإصلاحات وتعديلات تخصها وتخص عملها، وبين من هو راض عنها وعن أدائها. كما يظهر الشكل (37)، هناك شبه إجماع بين المستجيبين على أن الأجهزة الأمنية هي أحد الأسباب الرئيسية لاندلا ع الأحداث في سوريا. تعتقد أكثرية المستجيبين أنه يجب القيام بإجراء تعديلات جذرية بشكل فوري تؤدي إلى تحويل مهمة هذه الأجهزة لخدمة المواطنين. مع ذلك حوالي ثلث المستجيبين قالوا إنها يجب أن تكون تدريجية على فترات طويلة وليست فورية (شكل 38)، حيث تريد أكثرية المستجيبين أن تتراوح المدة بين عام وخمسة أعوام، بينما يعتقد حوالي الربع إنها تحتاج إلى أكثر من خمسة أعوام (شكل 39).

شكل 37. مقولة "كانت ممارسات وانتهاكات الأجهزة الأمنية أحد الأسباب الرئيسية لاندلا ع الأحداث في سوريا"

شكل 38. كيف يجب أن تتعامل السلطات القادمة مع هذه الأجهزة الأمنية لضمان الاستقرار في البلاد مستقبلاً؟

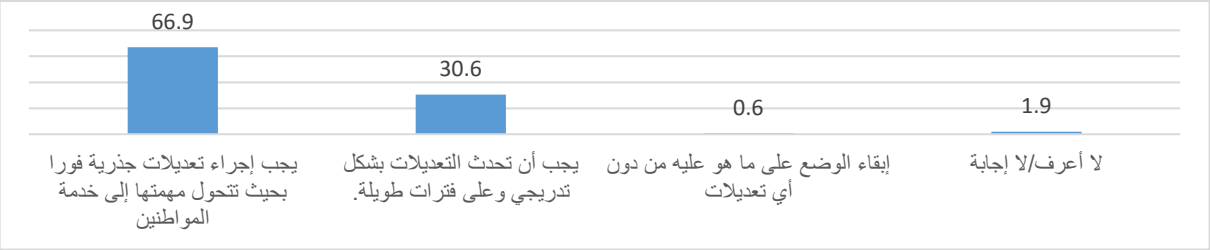

شكل 39. المدة اللازمة لإنجاز التعديلات

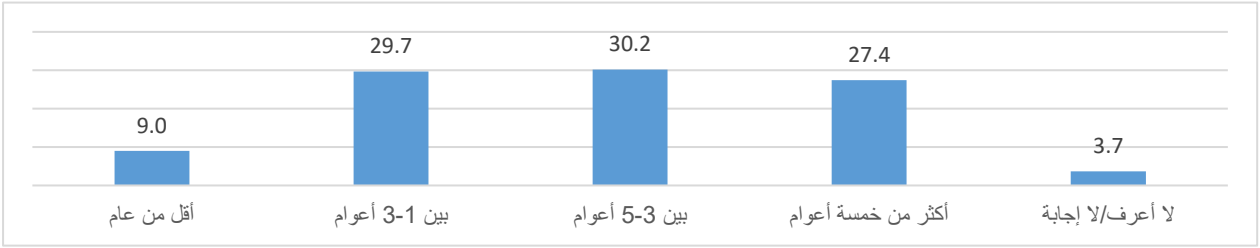

أما عن شكل هذه التغييرات أو التعديلات، فضّل 51.9% من المستجيبين الخيار القائل بضرورة حل الأجهزة القائمة وإعادة تشكيلها بجهاز واحد وموحد، فيما رأى 26,4% الخيار الأقل جذرية والذي لا يشترط حلها وإنما يحصر وظائفها بجمع المعلومات وفق أنظمة واضحة ومعلنة. من الملاحظ أيضا النسب المرتفعة من المستجيبين والتي ذكرت أسباباً أخرى (شكل 40).

شكل 40. ما طبيعة هذه التعديلات؟

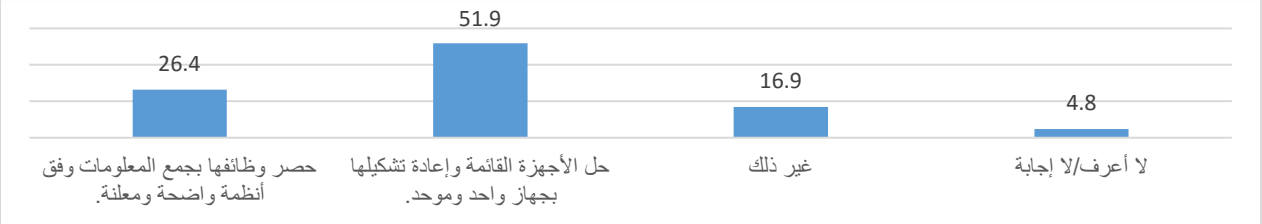

لكن ما هي العوامل التي قد تعيق تحقيق هذه التغيرات؟

كما يظهر في الشكل (41)، يبدو أنها متعددة، فتقريباً كل الاحتمالات التي طرحناها على المستجيبين كانت بنظرهم تهديدات حقيقية. فكان هناك شبه إجماع (وبنسب متقاربة) على أن فوضى انتشار السلاح، وتعدد الميليشيات والفصائل ذات الارتباطات الخارجية، وإدارة وأفرع الأمن والمخابرات، والتغيير المستمر في الأوضاع العسكرية والنفوذ، ومقاومة الجهات الأمنية نفسها لأي مشاريع تخص إصلاحها أو إعادة هيكلتها. قد يعيق نجاح أي محاولات لإصلاح القطاع الأمن

شكل 41. معوقات الإصلاح

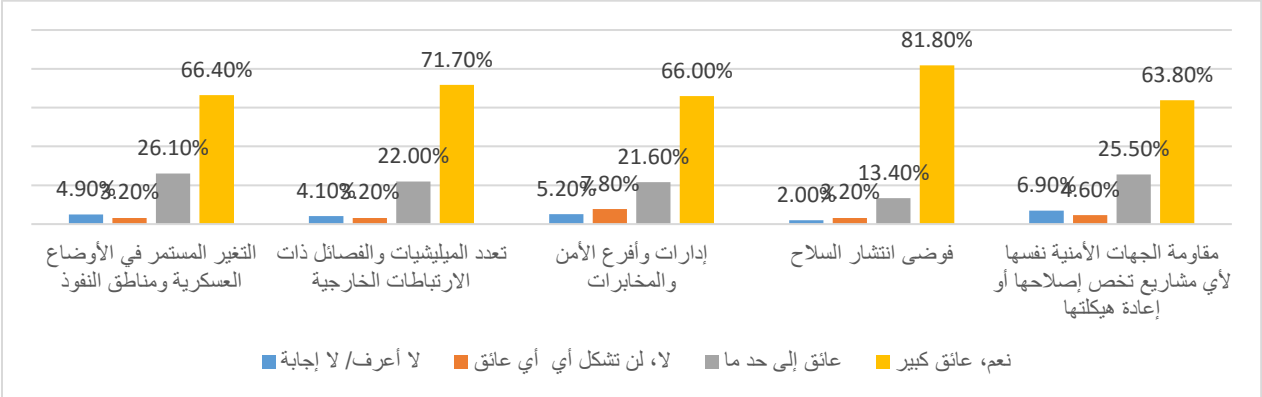

تجاوز هذه التهديدات يتطلب أيضاً إجراءات متنوعة. حازت كل الإجراءات التي اقترحناها على موافقة الأغلبية الساحقة من المستجيبين وكانت على الشكل التالي: إنهاء حالة تعدد الجهات الأمنية وتشكيل هيئة مركزية تحفظ الأمن وتلتزم بحقوق الإنسان في إطار سيادة القانون والدستور، تشكيل هيئة حكم بصلاحيات كاملة مهمتها الإشراف على سير المرحلة الانتقالية وتنتهي مهمته بانتهاء هذه المرحلة، تطبيق ما يعرف بالعدالة الانتقالية والتي تتضمن الملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاكات وتعويض الضحايا وتشكيل لجان للكشف عن حقيقة ما جرى وإصلاح مؤسسات الدولة، إجراء إصلاحات قانونية تضمن عدم الالتفاف على ما يرد في الدستور الجديد بخصوص إصلاح الأجهزة الأمنية، تضمين الدستور الجديد مواد تحد من صلاحيات الأجهزة الأمنية وتضمن عملية إصلاحها بشكل كامل (شكل 42). أما بخصوص مشكلة تعدد الأجهزة الأمنية وعدم التنسيق فيما بينها، فيبدو أن المستجيبين يفضلون اعتماد قوانين واحدة تلتزم بها كل الجهات الأمنية كخيار أنسب للتعامل مع هذه المشكلة (شكل 43).

شكل 42. إجراءات مقترحة لإصلاح القطاع الأمني

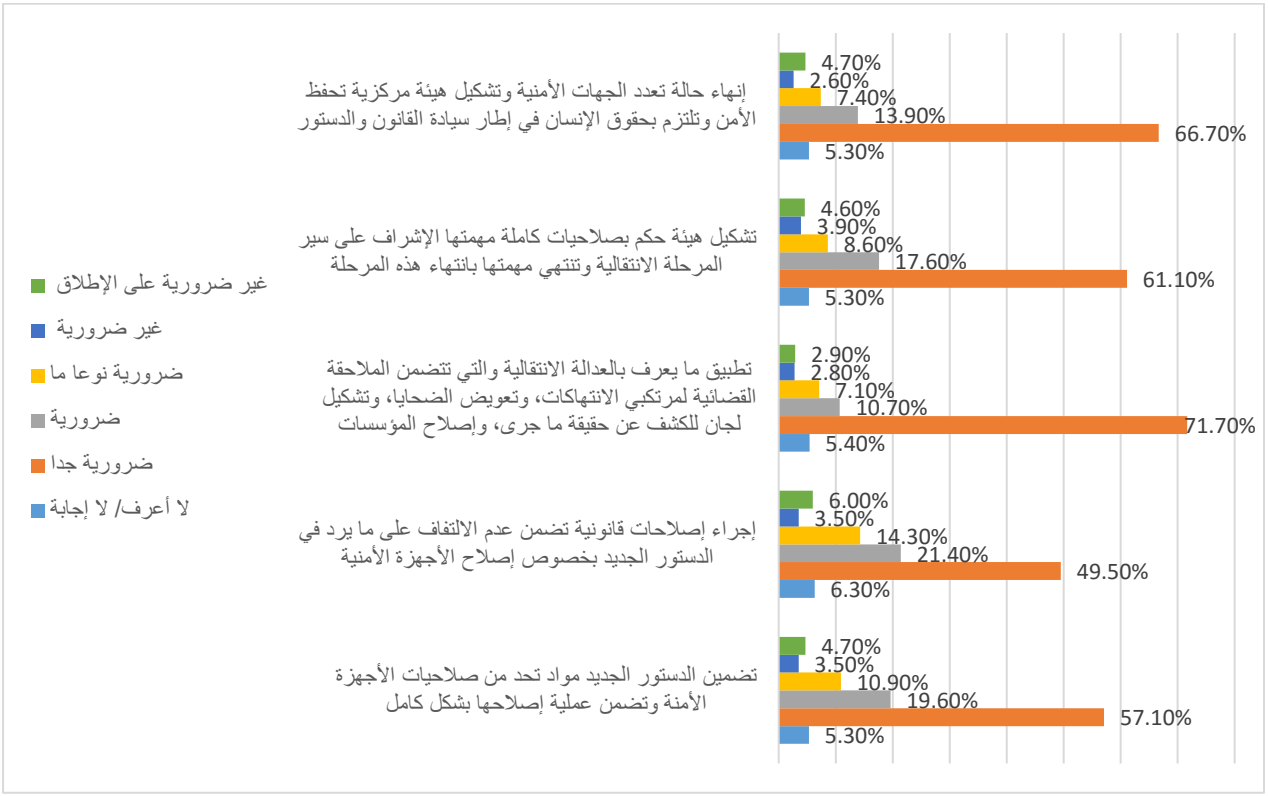

شكل 43. خيارات مواجهة كثرة تعدد الأجهزة الأمنية وغياب التنسيق فيما بينها

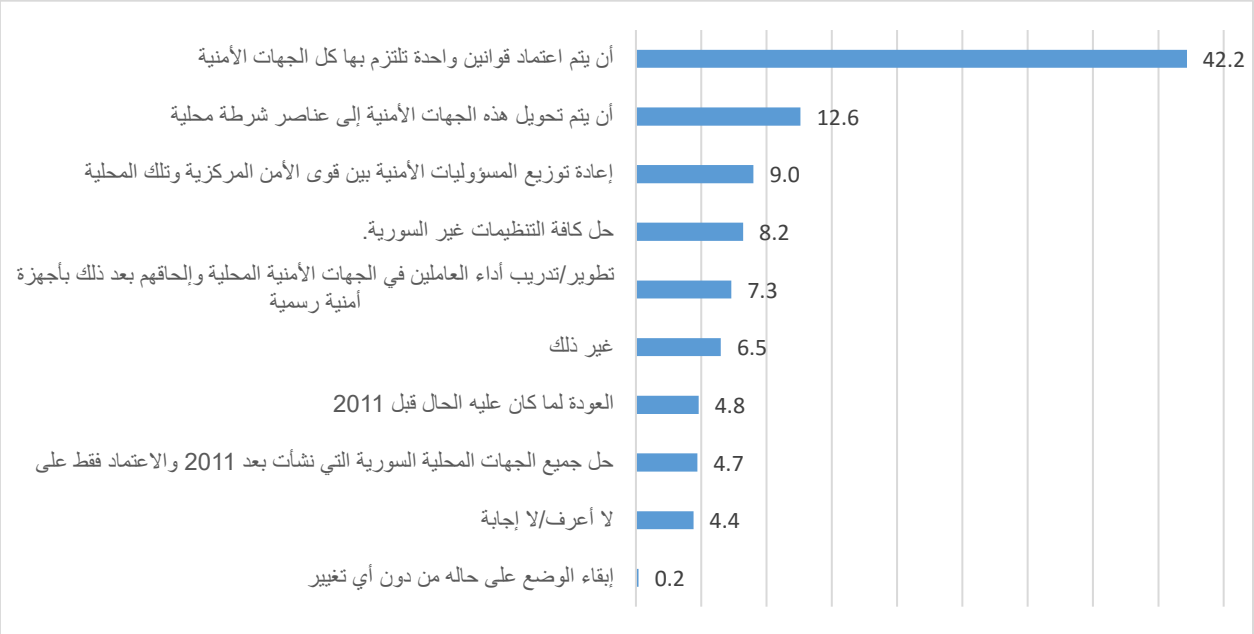

النساء في القطاع الأمني

أكثرية المستجيبين تؤيد انضمام النساء للقوى المعنية بحفظ الأمن. لكن يلاحظ وجود نسبة مهمة منهم ترفض ذلك (شكل 44). لكن أغلبية مؤيدي الفكرة (61.%) يعتقدون أن هناك بعض المهام التي لا تقدر المرأة على تأديتها بنفس كفاءة الرجل. فقط ربع المؤيدين لعملها قالوا إنها قادرة على العمل بنفس كفاءة الرجال في كل المهام (شكل 45). أما المهام التي لا تقدر على أدائها فهي بنظرهم: المهام العسكرية القتالية والمهام الميدانية للشرطة مثل ملاحقة المطلوبين وغير ذلك. يبدو أنه بنظرهم، المكان المناسب للمرأة في أجهزة الأمن يخص الأعمال المكتبية (شكل 46).

شكل 44. الموقف من انضمام النساء للقوى المعنية بحفظ الأمن

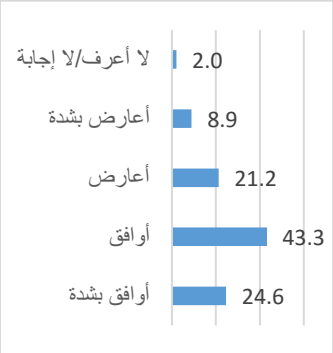

شكل 45. في حال عملت في الأجهزة المعنية بحفظ الأمن (الشرطة، الجيش، المخابرات) هل تعتقد أنها قادرة على إنجاز المهام الموكلة إليها بنفس كفاءة الرجل؟

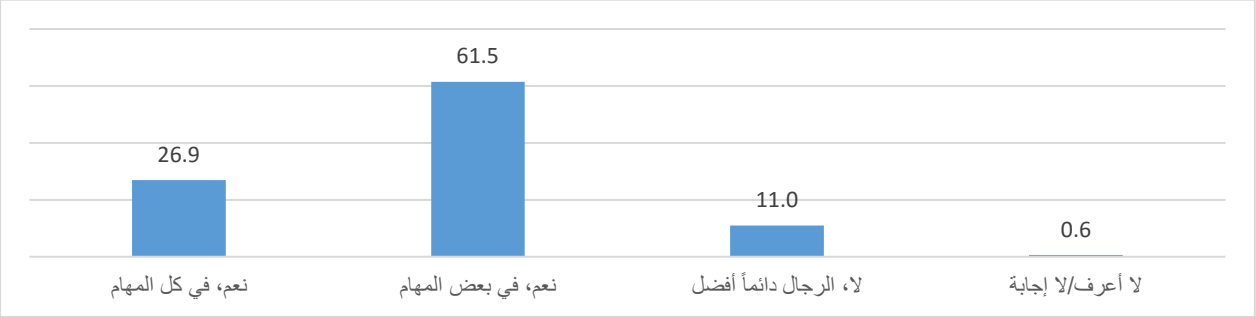

شكل 46. ما هي المهام التي لا تقدر على أدائها بنفس كفاءة الرجل؟

أما السبب الرئيسي لمعارضة عمل المرأة يعود إلى تصورات جندرية (أعمال خاصة للنساء وأخرى للرجال) أكثر من كونه مسألة دينية رافضة لعمل المرأة بالمطلق. فلقد قالت الأغلبية الساحقة أن سبب رفضها يعود إلى أن النساء غير قادرات على العمل بكفاءة في القطاع الأمني، بينما قال أقل من الربع إنه يعارض عمل المرأة بشكل عام (شكل 47).

شكل 47. سبب رفض عمل المرأة في قطاع الأمن

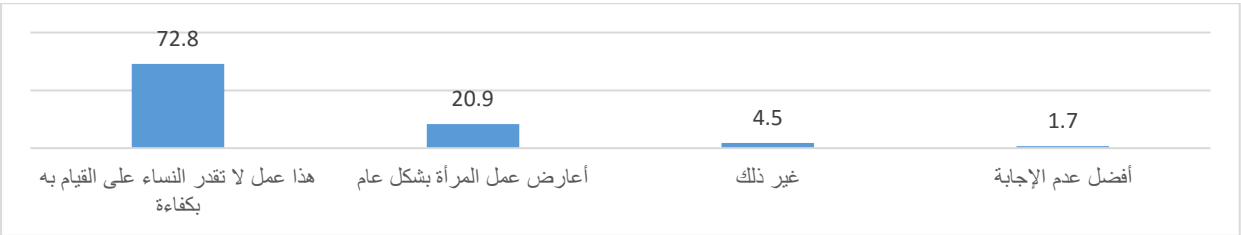

دمج المقاتلين السابقين

الخيار الذي أيده أكثر من نصف المستجيبين كان تأمين فرص عمل لهم أو منح قروض مالية لهم ولأسرهم تساعدهم على البدء بحياة جديدة. لا يبدو أن هناك تأييد لضمهم لقوات الجيش. كما أن نسبة الذين أيدو تشكيل أجهزة شرطة محلية من المقاتلين السابقين لم تتجاوز الربع (شكل 48).

شكل 48. إجراءات دمج المقاتلين السابقين

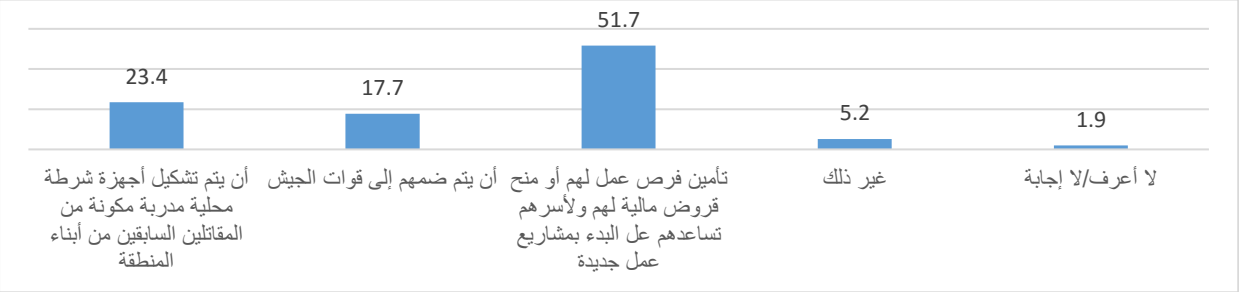

بالنظر إلى النتائج حسب مناطق السيطرة، يبدو أن هناك نسبة كبيرة تؤيد ضمهم للأجهزة الأمنية (الجيش أو الشرطة) في مناطق سيطرة المعارضة (45.1%)، وتنخفض النسبة بشكل كبير في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، ففي هذه الأخيرة، الأغلبية الساحقة تريد دمجهم في سوق العمل (77.1%) (شكل 49). في إدلب أكثر من نصف المستجيبين يريدون ضمهم للأجهزة الأمنية مستقبلاً، حماة تنقسم على نفسها بين هذا الخيار وخيار دمجهم في سوق العمل. هذا الخيار الأخير هو المفضل لسكان حلب فلقد اختاره أغلبيتهم (59.1%) (شكل 50).

شكل 49. دمج المقاتلين السابقين حسب مناطق السيطرة

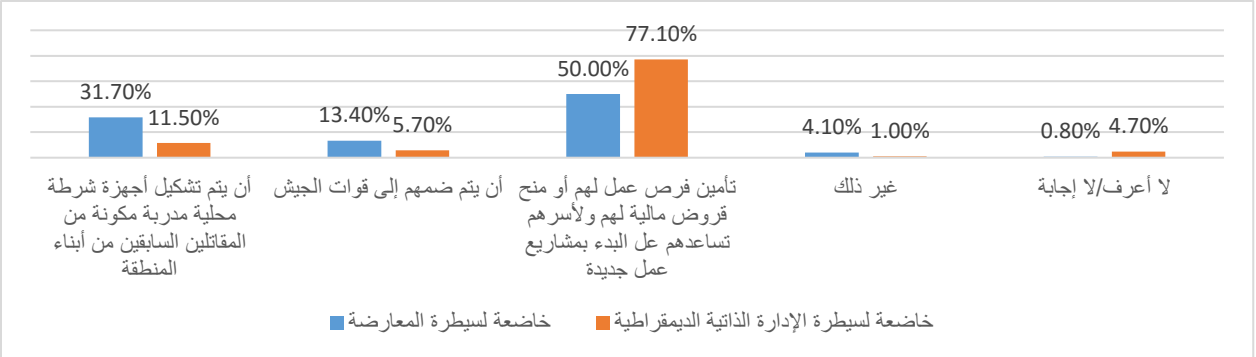

شكل 50. دمج المقاتلين السابقين حسب المحافظة

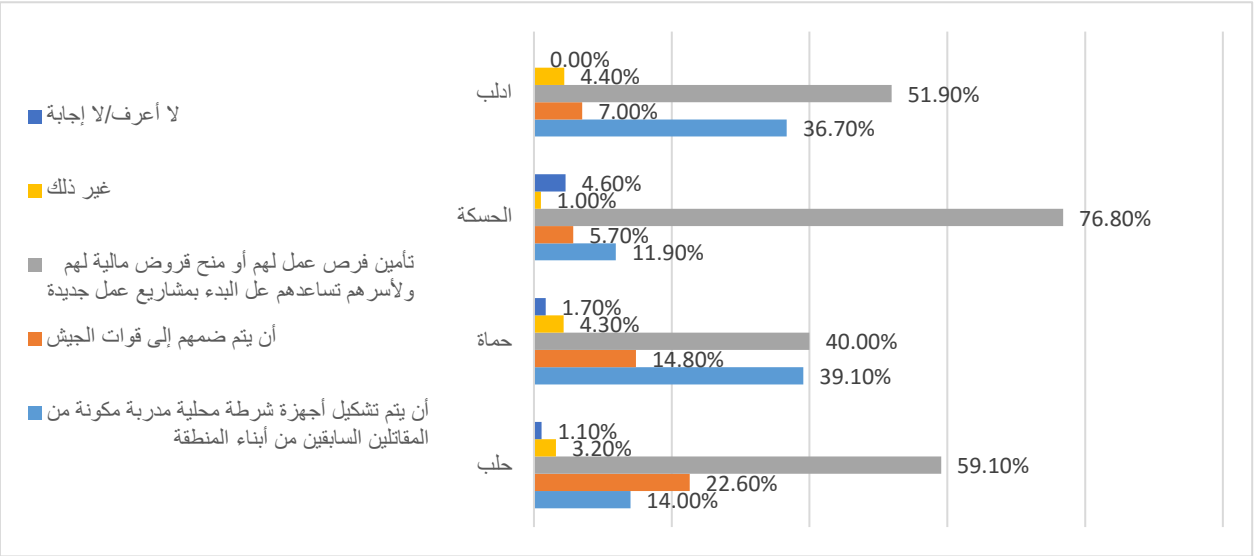

بالإضافة إلى ذلك، هناك حالة من الإجماع على ضرورة العمل على عودة المقاتلين الأطفال إلى مقاعد الدراسة (96.5%)، كما أن الأغلبية الساحقة تؤيد تنظيم برامج دعم نفسي للمقاتلين السابقين وعائلاتهم، وكذلك تنظيم حملات توعية في المجتمع لقبول عودة المقاتلين إلى حياتهم الاعتيادية. أي العمل على محورين: الأول متعلق بالمقاتلين وعائلاتهم والثاني بالمجتمع حيث يجب أن يمارسوا حياتهم الاعتيادية من جديد (شكل 51).

شكل 51. مقترحات للتعامل مع المقاتلين الذين يقرروا ترك السلاح

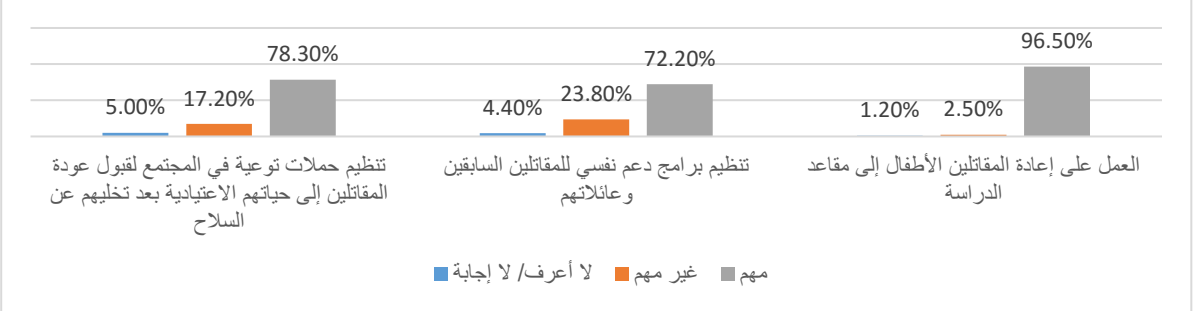

دور المجتمع المدني والأهلي في حفظ الأمن

قالت الأغلبية الساحقة أن مسؤولية حفظ الأمن لا تقع على عاتق الدولة وحدها (شكل 52). بالنسبة للمهام التي يمكن للجهات غير الحكومية أن تشارك بها لحفظ الأمن، يأتي اولاً تنظيم حملات توعية لضمان أمن وسلامة المواطن (64.9%)، وثانياً تشكيل نوع من الرقابة على عمل وأداء الأجهزة الأمنية (48.8%) (شكل 53). أي العمل على محورين رئيسين الأول رقابي والثاني توعوي.

شكل 52. هل تقع مسؤولية حفظ الأمن على عاتق الدولة وحدها

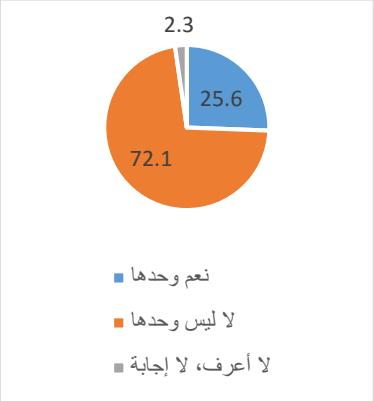

شكل 53. المهام التي يمكن أن تقوم بها الجهات غير الحكومية للمشاركة في حفظ الأمن

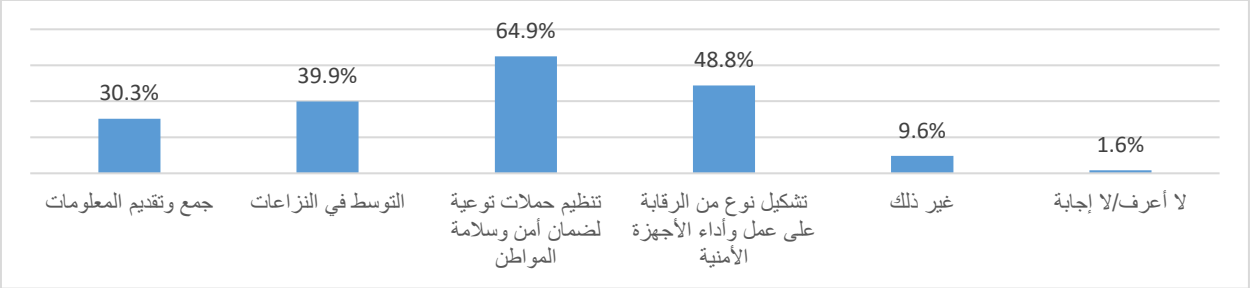

يبدو أن هناك فروقات مهمة تبرز عند تحليل النتائج حسب مناطق السيطرة. في مناطق سيطرة المعارضة يتراجع الدور الرقابي إلى المرتبة الثانية حيث يسبقه "التوسط في النزاعات"، هذا الخيار يأتي في المرتبة الثالثة بين المقيمين خارج سوريا لكن أهميته تتراجع في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (شكل 54). حتى ضمن مناطق سيطرة المعارضة، يوجد فروقات مهمة: في إدلب يأتي "التوسط في النزاعات" ثانياً بعد الدور الرقابي. أما في حماة وحلب فـ"التوعية" أولاً ثم "التوسط في النزاعات" ويتراجع الدور الرقابي بشكل ملحوظ (شكل 55).

شكل 54. المهام التي يمكن أن تقوم بها الجهات غير الحكومية للمشاركة في حفظ الأمن حسب مناطق السيطرة

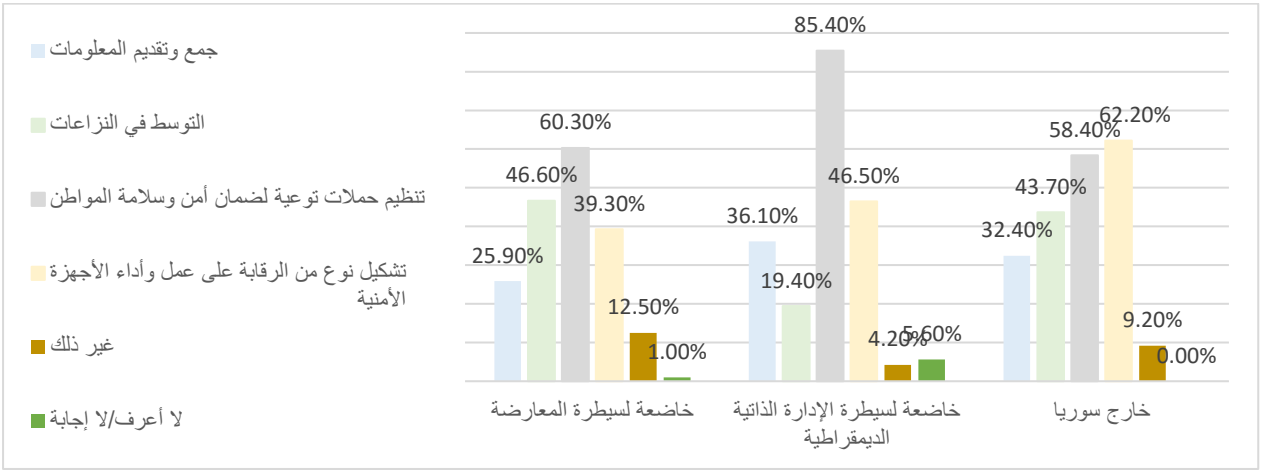

شكل 55. المهام التي يمكن أن تقوم بها الجهات غير الحكومية للمشاركة في حفظ الأمن حسب مناطق المحافظة

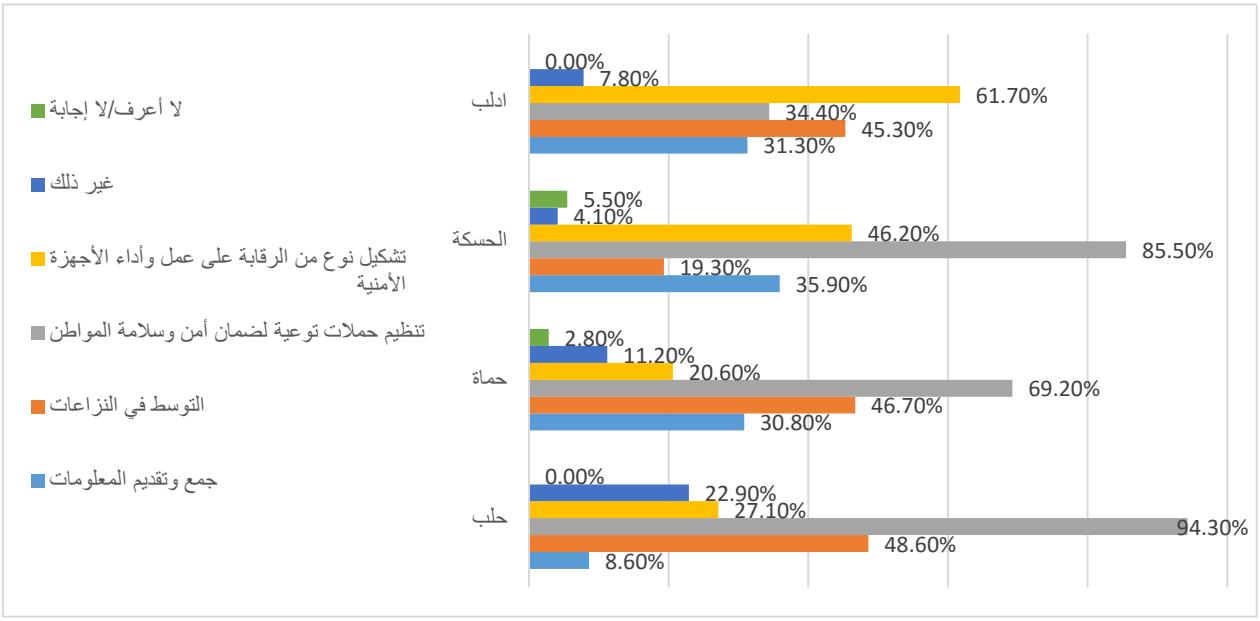

لكن ماهي العقبات التي تحول دون مشاركة الجهات غير الحكومية في حفظ الأمن؟ وماذا عن دور المجتمع الأهلي؟ يبدو أن المشكلة تعود لسببين رئيسيين برأي المستجيبين، الأول هو هيمنة الدولة على كل شيء بما فيها المنظمات غير الحكومية، والثاني هو عدم وجود أسس قانونية تسمح بهذه المشاركة (شكل 56). ويبدو أن هناك رغبة في إشراك ممثلين عن كبرى العائلات وعن الطوائف والجماعات الدينية أو الإثنية وشيوخ القبائل والعشائر. الخلاف يدور عما لو كانت هذه المشاركة يجب أن تبقى محصورة في المرحلة الانتقالية أو أنها تمتد لما بعدها (شكل 57).

شكل 56. العقبات التي تحول دون مشاركة الجهات غير الحكومية في حفظ الأمن

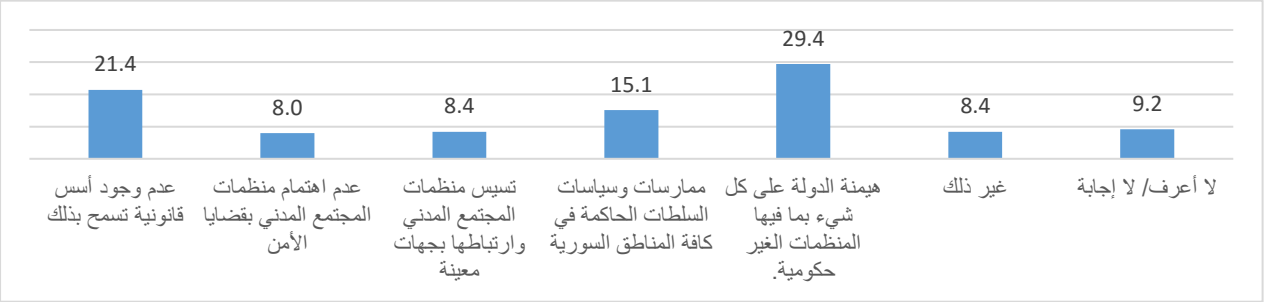

شكل 57. دور المجتمع الأهلي في حفظ الأمن

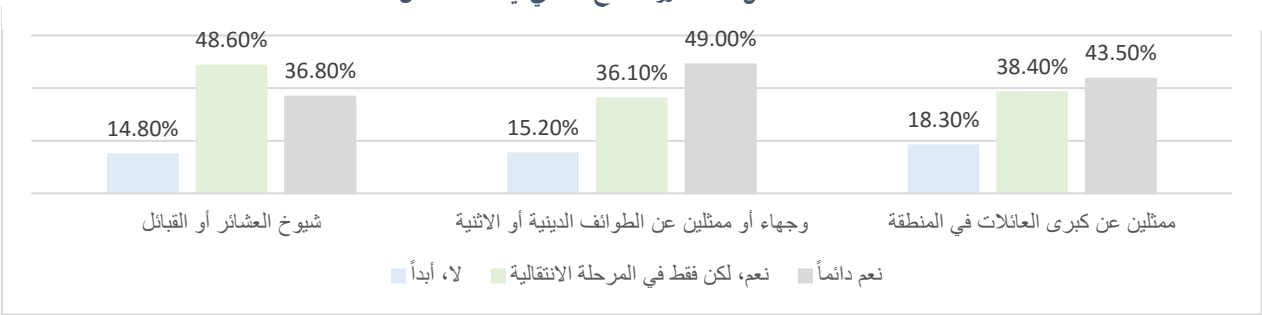

إجراءات عملية لإصلاح القطاع الأمني

أولا فيما يخص دور البرلمان، توزعت آراء المستجيبين وكان هناك نسبة كبيرة منهم قالت إنها لا تعرف كيف يجب أن يكون دوره. النسبة الأكبر والتي تجاوزت الربع بقليل قالت إنها تريد دور رقابي كبير للبرلمان يتمثل بمراقبة كل الشؤون الأمنية. لكن حوالي ربع المستجيبين رأت أن تنحصر مهمة البرلمان في متابعة شكاوى المواطنين فقط (شكل 58).

شكل 58. البرلمان والشؤون الأمنية

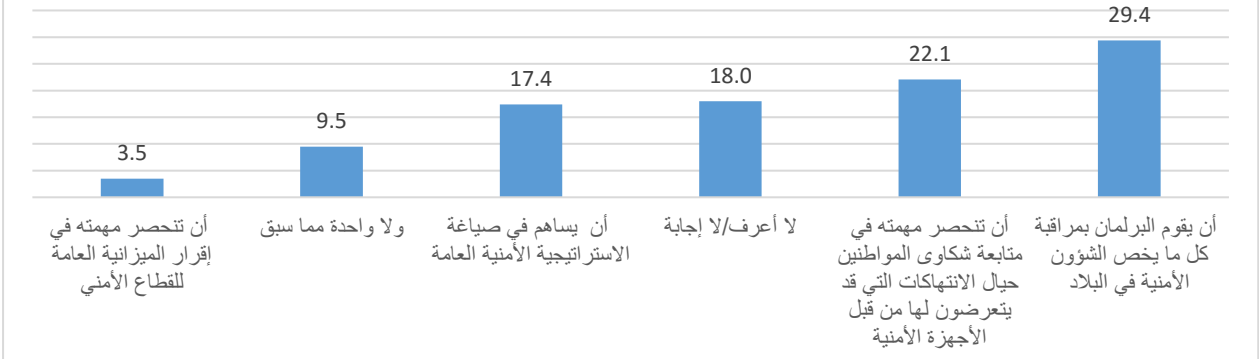

هناك تأييد واسع لكافة الإجراءات التي اقترحناها، باستثناء مشاركة المنظمات غير الحكومية في حفظ الأمن. رغم أن الأكثرية أيدت، لكن يبدو أن هناك أولويات متعلقة بواجبات الجهات الحكومية في المقام الأول، وفي مراحل لاحقة يمكن مشاركة المنظمات غير الحكومية (شكل 59). كانت المقترحات كالتالي: تدريب الأجهزة الأمنية واعدادها لاحترام حقوق الإنسان، إصلاح المناهج التعليمية بشكل يتيح للطلاب إدراك حقوقهم وواجباتهم، تعزيز دور الإعلام في حفظ الأمن من خلال توعية المواطنين والكشف عن الانتهاكات التي قد ترتكبها الأجهزة الأمنية، تعزيز دور الإعلام في حفظ الأمن من خلال الاعتماد على جهاز شرطة محلي (من أبناء المنطقة أو الإقليم)، تعزيز مشاركة المنظمات الغير حكومية في حفظ الأمن.

شكل 59. اجراءات مقترحة لإصلاح القطاع الأمني

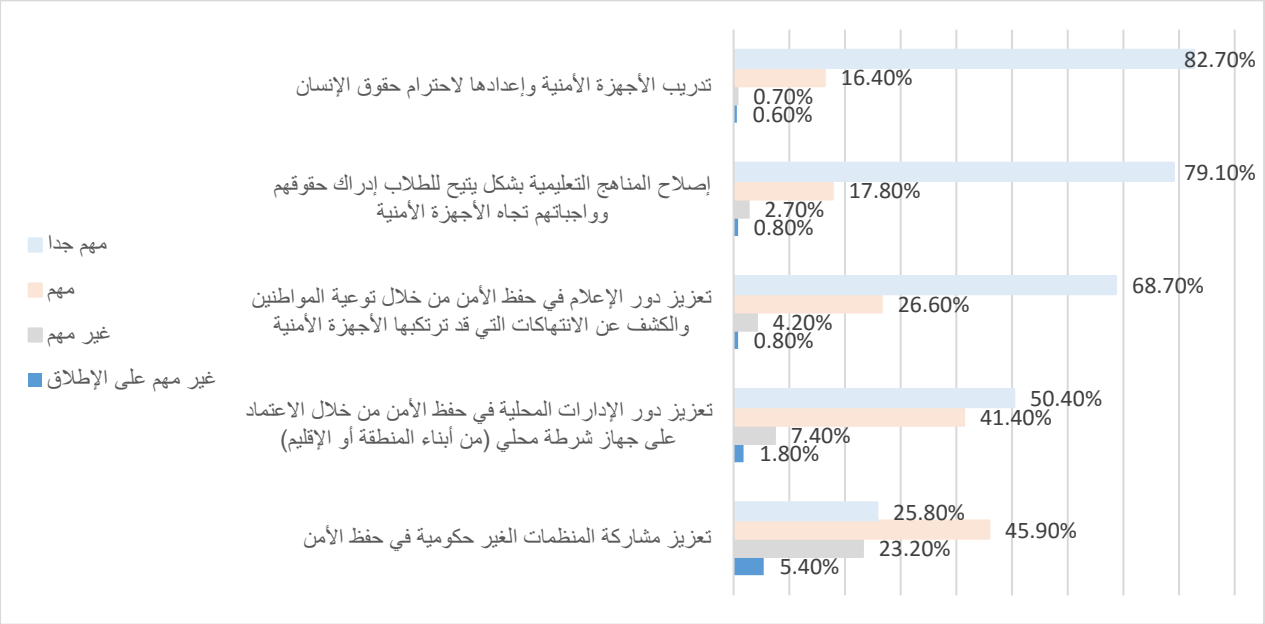

خلاصة وتوصيات

جاء هذا التقرير في فصلين:

- الفصل الاول: انصب هذا الفصل على دراسة الواقع الأمني الحالي في سوريا فقد أظهرت الدراسة اختلافات في الحالة الأمنية حسب مناطق النفوذ كما اختلفت حتى داخل المنطقة الواحدة مثل مناطق سيطرة المعارضة السورية بحسب الفصيل العسكري المسيطر، كما بينت الدراسة مدى ارتباط الحريات العامة و ممارستها بالحالة الأمنية حيث امتنعت نسبة لا بأس بها عن الاجابة على بعض الاسئلة نتيجة خوفهم من بطش القوى المسيطرة، كما ظهر اختلاف حول أسباب الوضع الأمني القائم بين السوريين المقيمين داخل سوريا و السوريين الذين يعيشون خارجها، ومن الجدير ذكره ان هناك نسبة جيدة تثق ببعض الجهات الأمنية كما أن هناك من يرى بأن الحالة الأمنية تحسنت عن السنة السابقة رغم وجود قصف على بعض المناطق ووجود الاقتتال الفصائلي أو الداخلي بين فصائل المعارضة فضلاً عن فوضى السلاح وانتشار الجريمة.
- الفصل الثاني: ركز هذا القسم من التقرير على المرحلة المستقبلية حيث رأت شريحة واسعة بأن الاستقرار الأمني مرتبط بالانتقال السياسي وتشكيل هيئة حكم انتقالية وإحداث تغيرات جذرية بالأجهزة الأمنية من حيث هيكليتها وقانونها الناظم واختصاصها والرقابة عليها ودور القضاء وضبط السلاح و تأهيل المقاتلين و دمجهم واشراك المرأة في المؤسسة الأمنية، إن كل هذا إنما يؤكد على ارتفاع الوعي لدى المواطن السوري رغم كل سوء الوضع القائم حول موضوع الإصلاح المؤسساتي، وخاصة الأمني موضوع الدراسة، هذا الوعي الذي يجب البناء عليه من قبل صناع القرار والسياسات.

لم تكن غاية الدراسة هي استقراء الواقع الأمني فقط وإنما كانت الغاية فهمه للعمل على بناء خارطة طريق لحوكمة الأجهزة الأمنية وعملها في المرحلة الحالية ومرحلة ما بعد النزاع والانتقال السياسي، وهذا يتطلب تظافر الجهود من قبل كل المعنيين السوريين هيئات سياسية ومجالس محلية ومنظمات ونقابات وأفراد للعمل على تذليل الصعوبات وتجاوز التحديات وإيجاد حلول تقود إلى وضع أمني مستقر يشكل أرضية لبناء سلام مستدام في سوريا.

التوصيات:

1. إن طريق السلام المستدام يكمن في إصلاح القطاع الأمني في أي بلد تعرض لحرب وعليه فإنه يتوجب على جميع المنظمات الحقوقية السورية التي تعمل على بناء السلام أن تتكاتف وتظافر جهودها لنشر ثقافة السلام في المجتمع السوري.
2. من الأهمية بمكان اشراك المجتمع المحلي أفراداً ومجموعات بالعمل على إصلاح القطاع الأمني لأنهم المعنيون أولاً وآخراً بالواقع الأمني، لكيلا نصل إلى مجتمع متفكك تسوده الجريمة والفوضى ورفع الوعي بأهمية المشاركة لكل فرد من موقعه لإحداث التغيير المنشود في القطاع الأمني.
3. البناء على الحالة الإيجابية التي أظهرتها نسبة جيدة من المستجيبين في هذا التقرير فيما يخص تحسن الحالة الأمنية والثقة ببعض الأجهزة الأمنية، والعمل على تعزيز هذه الثقة من خلال زيادة كفاءة وقدرات هذه الأجهزة بالتدريب والتأهيل على التعامل مع المواطنين بالشكل الأمثل ووفق منظومة حقوق الإنسان.
4. العمل في المرحلة الراهنة مع المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية على عقد اجتماعات مشتركة وتبادل الآراء والخبرات في مجال أمن وأمان المواطن بغية بناء خطة عمل والتوجه بها إلى المكاتب السياسية للفصائل العسكرية لتحسين الواقع الأمني، لما لذلك من أثر على جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بالإضافة إلى الحد من انتشار الجريمة.
5. العمل على تشكيل لجان مشتركة من المجالس المحلية والمكاتب السياسية للفصائل العسكرية تقوم على ضبط السلاح وحصره حيث سيساعد هذا العمل على نزع السلاح من الأفراد والمجموعات وتسليمه للحكومة القادمة، وعلى منظمات المجتمع المدني ألا تدّخر جهداً في هذا المجال من خلال رفع الوعي لدى المواطنين والسلطات المحلية مدنية وعسكرية بأهمية هكذا إجراءات.
6. بما أن شريحة واسعة من المستجيبين رأت بأن الاستقرار الأمني مرتبط بالانتقال السياسي وإيجاد هيئة حكم انتقالية، فإن هذا يدعونا إلى العمل على التمسك بالقرارات الدولية ذات الشأن وبخاصة القرار 2254 ومقررات جنيف1 واعتبارها الأساس لأي حل سياسي في سوريا.
7. التمسك بمبدأ المساءلة والمحاسبة، فبدونه ستستمر المنظومة الأمنية التي ارتكبت جرائم بشعة بحق المواطنين السوريين ولن يكون هناك استقرار أو سلام في سوريا.

8. العمل مستقبلا على حل الأجهزة الأمنية الحالية ومحاسبة وتسريح من ثبت إجرامه، وانشاء منظومة أمنية مركزية مؤهلة ومدربة على احترام قواعد حقوق الانسان وتعمل وفق قانون ناظم وتخضع لرقابة البرلمان.
9. العمل على تضمين الدستور السوري القادم نصوص تعرف المنظومة الأمنية وترسم هيكليتها وتحدد صلاحياتها ومهامها وآلية الرقابة عليها.
10. العمل على جعل المنظومة الأمنية في المستقبل تابعة للبرلمان مباشرة على اعتبار أن البرلمان هو السلطة التشريعية وممثل الشعب وهو الأقدر على الرقابة عليها وتحديد مخصصاتها المالية ورسم الميزانية وآليات صرفها واستجواب قيادتها في حال كانت هناك شبهات في تصرفاتها.
11. العمل على بناء جهاز قضائي مستقل ومتماسك ليستطيع القيام بدوره في التحقيق والمحاكمة بأعمال الشبهة والسلوك الاجرامي للجهاز الأمني واستغلال الوظيفة مستقبلاً.
12. العمل على إعادة تأهيل الأطفال الذين انخرطوا بالعمل العسكري بصفة جنود أياً كان اختصاصهم واعادتهم إلى مقاعد الدراسة
13. العمل على تأهيل وإعداد العسكريين الذين لم يقوموا بارتكاب جرائم بغية اعادة دمجهم بالجهاز الامني.
14. العمل على فسح المجال أمام المرأة لتأخذ دورها في المجال الأمني وتمهيد الطريق أمامها من خلال العمل على رفع الوعي المجتمعي بمقدرة المرأة على القيام بهذا العمل مثلها مثل الرجل.
15. العمل على إصلاح السجون ومراكز التوقيف وآليات الاعتقال لما لذلك من كبير الأثر على ضبط تصرفات المنظومة الأمنية والحد من تجاوزاتها في التعامل مع الموقوفين والسجناء.
16. العمل على تفعيل الرقابة الشعبية على عمل الأجهزة الأمنية عن طريق افساح المجال أمام منظمات حقوق الانسان للقيام بدورها في مراقبة مراكز التوقيف والسجون.

الاستبيان

1. **المنطقة التي تجري فيها المقابلة**
   - خاضعة لسيطرة النظام
   - خاضعة لسيطرة المعارضة (إلى السؤال 1.1)
   - خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية
   - خارج سوريا (إلى السؤال 12)

1.1. **هل هي …**
   - منطقة محاصرة
   - درع الفرات
   - غصن الزيتون
   - غير ذلك

2. **هل تعرضت أنت شخصياً أو أحد أفراد عائلتك (الوالدين، الشريك، الأولاد، الأخوة) خلال العام الماضي لأي اعتداء مباشر أو سوء معاملة من مسلحين في منطقتك (سواء كان باستخدام أدوات حادة أو أسلحة نارية)؟**
   - نعم، أنا شخصياً
   - لم أتعرض لذلك شخصياً، لكن فرد/أفراد من عائلتي تعرض/وا لذلك
   - نعم، أنا شخصياً بالإضافة إلى فرد/ أفراد من عائلتي
   - لا، لم يتعرض أي منا لذلك (إلى السؤال 5)
   - أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 5)

3. **ما كان سبب الاعتداء، في حال كان هناك أكثر من موقف، أجب من فضلك عن آخر موقف؟ (لا تقرأ على المستجيب)**
   - النهب والسرقة أو الابتزاز المادي
   - نشاط سياسي
   - نشاط إعلامي
   - موقف/رأي سياسي مختلف
   - سبب ديني
   - بهدف التحرش الجنسي
   - بلا أي مبرر
   - لا أعرف/لا إجابة
   - غير ذلك

4. **هل تقدمت أنت /أو الشخص الذي تعرض للاعتداء أو لسوء المعاملة بشكوى لأي جهة؟**
   - نعم (إلى السؤال 4.ب)
   - لا (إلى السؤال 4.أ)
   - أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 5)

4.أ. **مالسبب؟ (إلى السؤال 5)**
   - لأنها الجهة المعتدية هي القوة الأكبر في المنطقة
   - لأنه لا فائدة ترجى من الشكوى فلا أحد يهتم
   - لا يوجد جهة ممكن التقدم بشكوى لها
   - لتجنب المشاكل
   - حاولت ذلك، لكن الجهة التي اشتكيت لها أقنعتني بسحب الشكوى
   - غير ذلك
   - أفضل عدم الإجابة

4.ب. **من هي؟ (لا تقرأ على المستجيب)**
   - الشرطة
   - الجيش العربي السوري
   - المخابرات
   - الدفاع الوطني
   - هيئة تحرير الشام
   - المكاتب الأمنية للفصائل
   - أحرار الشام
   - فصائل مسلحة قبلية/عشائرية
   - قوات الدفاع الوطني
   - قوات منبثقة عن أحزاب سياسية (كتائب البعث، نسور الزوبعة)
   - قوات فلسطينية
   - غير لك
   - أفضل عدم الإجابة

4.ج. وكيف كانت معاملتهم؟

- جيدة جدا
- جيدة
- عادية
- سيئة
- سيئة جداً
- أفضل عدم الإجابة

5. كيف تقيم الوضع الأمني حالياً في منطقتك؟

- سيئ جدا
- سيئ
- جيد
- جيد جداً
- لا أعرف/لا إجابة

6. وكيف تقيمه بالمقارنة عما كان عليه في السنة الماضية؟

- تحسن قليلاً (إلى السؤال 6.أ)
- تحسن بشكل جيد (إلى السؤال 6.أ)
- بقي على حاله
- تراجع قليلاً نحو الأسوأ
- تراجع نحو الأسوأ بشكل كبير
- لا أعرف/لا إجابة

6.أ ما هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى ذلك؟

- وقف إطلاق النار
- تفاهمات بين الفصائل في المنطقة
- تشكيل هيئات جديدة مهمتها حفظ الأمن
- غير ذلك
- لا أعرف/ لا إجابة

7. ما هو المصدر الرئيسي الذي يهدد الأمن في منطقتك؟

- فوضى السلاح
- تجاوزات الحواجز
- انتشار الجريمة
- الاعتقالات التعسفية
- القصف الجوي
- الاقتحامات العسكرية
- التنظيمات الإرهابية
- التفجيرات
- الاقتتال الداخلي
- التدخلات الخارجية
- غير ذلك
- لا أعرف/ أفضل عدم الإجابة

8. أي من الإجراءات التالية تلتزم بها لزيادة أمنك الشخصي حالياً (متعدد الخيارات)

- حمل سلاح دائماً
- الاحتفاظ بسلاح في المنزل
- تجنب الخروج من المنزل بعد ساعة معينة
- تجنب السير في بعض الشوارع في البلدة
- عدم إظهار أي أشياء غالية أو ثمينة
- تجنب الاقتراب من الحواجز
- عدم التصريح عن الأفكار والمواقف السياسية
- إظهار موقف ديني يختلف عن معتقداتي الحقيقية (بالقول أو بالممارسة أو باللباس)
- غير ذلك
- أفضل عدم الإجابة

9. ما هي أبرز ثلاثة إجراءات ملحة تعتقد أن بإمكان الجهات المعنية بحفظ الأمن القيام بها في منطقتك ولم تقم بها حتى الآن؟ (متعدد الخيارات)

- زيادة عدد الدوريات في الشوارع
- تحسين الخدمات الأمنية اللوجستية (إنارة الأماكن المظلمة، وضع كاميرات مراقبة في الأماكن الخطرة، تخصص رقم هاتفي موحد يمكن الاتصال به)
- تحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين وتشكيل جهة محددة يستطيع فيها المواطن التقدم بشكوى ضدهم
- زيادة مراكز تواجدهم في كافة أرجاء البلدة
- التنسيق فيما بينهم بشكل أكبر
- محاسبة المسيئين والفاسدين منهم
- غير ذلك
- لا أعرف/لا إجابة

10. هل تثق بالجهات المسؤولة عن حفظ الأمن في منطقتك؟

- أثق بهم جميعاً
- أثق ببعضهم (إلى السؤال 10.أ)
- لا أثق بأي منهم
- أفضل عدم الإجابة

10.أ. من فضلك سم الجهة/الجهات التي لا تثق بها (متعدد الخيارات –لا تقرأ على المستجيب)

- الشرطة
- الجيش العربي السوري
- المخابرات
- الدفاع الوطني
- هيئة تحرير الشام
- المكاتب الأمنية للفصائل
- أحرار الشام
- فصائل مسلحة قبلية/عشائرية
- قوات الدفاع الوطني
- قوات منبثقة عن أحزاب سياسية (كتائب البعث، نسور الزوبعة...الخ)
- قوات فلسطينية
- غير لك
- أفضل عدم الإجابة

11. في حال حدوث مشكلة والاتصال بهم، كيف تتوقع سرعة استجابتهم؟ من 1 إلى 10، حيث 1 بطيئة جداً، و10 سريعة جداً

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

لا أعرف/لا إجابة

12. أي من المقولات التالية التي تصف الواقع الأمني في سوريا اليوم أقرب إلى تصورك عنه

- لا يوجد جهات أمنية مركزية/ أو تراجع دورها بسبب ظهور جهات أخرى.
- الوضع الأمني مرتبط بتفاهمات القوى الإقليمية والدولية وليس للجهات الأمنية السورية أي دور إلا التنفيذ.
- فوضى عامة وغياب تام للأمن.
- لا أعرف/ أفضل عدم الإجابة.

13. هل تعتقد أن حدوث تغيير سياسي يضمن الانتقال إلى نظام حكم يحترم حقوق الإنسان هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد؟

- نعم، شرط لا بد منه
- لا، ليس شرطاً وإنما عامل مساعد
- ا، لن يحدث استقرار أمني إلا بالعودة إلى نظام الحكم السائد قبل 2011
- لا علاقة بين التغيير السياسي والاستقرار الأمني
- لا أعرف/ لا إجابة

14. وبالمقولة التالية:

"كانت ممارسات وانتهاكات الأجهزة الأمنية أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الأحداث في سورية"

- أوافق بشدة (إلى السؤال 14.أ)
- أوافق (إلى السؤال 144.أ)
- أعارض
- أعارض بشدة
- لا أعرف/لا إجابة

14.أ. كيف يجب أن تتعامل السلطات القادمة مع هذه الأجهزة الأمنية لضمان الاستقرار في البلاد مستقبلاً؟

- يجب إجراء تعديلات جذرية فورا بحيث تتحول مهمتها إلى خدمة المواطنين وتحقيق أمنهم.
- يجب أن تحدث التعديلات بشكل تدريجي وعلى فترات طويلة.
- إبقاء الوضع على ما هو عليه من دون أي تعديلات
- لا أعرف/لا إجابة

14.ب. ما هي المدة اللازمة بتقديرك

- أقل من عام
- بين 1–3 أعوام
- بين 3–5 أعوام
- أكثر من خمسة أعوام
- لا أعرف/لا إجابة

14.ج. ما طبيعة هذه التعديلات؟

- حصر وظائفها بجمع المعلومات وفق أنظمة واضحة ومعلنة.
- حل الأجهزة القائمة وإعادة تشكيلها بجهاز واحد وموحد.
- غير ذلك
- لا أعرف/لا إجابة

15. تعتبر كثرة وتعدد الجهات الأمنية وعدم التنسيق فيما بينها واحدة من أبرز المشاكل التي قد تعيق تحقيق استقرار أمني في المستقبل. برأيك، أي من المقترحات التالية أقرب إلى تصوراتك عن سبل تجاوز هذه المشكلة؟

- أن يتم اعتماد قوانين واحدة تلتزم بها كل الجهات الأمنية
- أن يتم تحويل هذه الجهات الأمنية إلى عناصر شرطة محلية
- إعادة توزيع المسؤوليات الأمنية بين قوى الأمن المركزية وتلك المحلية
- حل جميع الجهات المحلية السورية التي نشأت بعد 2011 والاعتماد فقط على أجهزة الأمن المركزية.
- تطوير/تدريب أداء العاملين في الجهات الأمنية المحلية وإلحاقهم بعد ذلك بأجهزة أمنية رسمية.
- حل كافة التنظيمات غير السورية.
- إبقاء الوضع على حاله من دون أي تغيير
- العودة لما كان عليه الحال قبل 2011
- غير ذلك
- لا أعرف/لا إجابة

16. وأي من الأمور التالية تعتقد أنها قد تشكل عائق في وجه نجاح المشاريع الرامية إلى تحقيق الاستقرار الأمني في سوريا؟

	نعم، عائق كبير	عائق إلى حد ما	لا، لن تشكل أي عائق	لا أعرف/لا إجابة
التغير المستمر في الأوضاع العسكرية ومناطق النفوذ				
تعدد الميليشيات والفصائل ذات الارتباطات الخارجية				
إدارات وأفرع الأمن والمخابرات				
فوضى انتشار السلاح				
مقاومة الجهات الأمنية نفسها لأي مشاريع تخص إصلاحها أو إعادة هيكلتها				

17. أي من الإجراءات التالية تعتقد انها ضرورية من أجل نجاح مشاريع إصلاح القطاع الأمني في سوريا. من 1 إلى 5، حيث 1 غير ضرورية على الإطلاق و5 ضرورية جداً:

	1	2	3	4	5	لا أعرف/لا إجابة
تضمين الدستور الجديد مواد تحد من صلاحيات الأجهزة الأمنة وتضمن عملية إصلاحها بشكل كامل						
إجراء إصلاحات قانونية تضمن عدم الالتفاف على ما يرد في الدستور الجديد بخصوص إصلاح الأجهزة الأمنية						
تطبيق ما يعرف بالعدالة الانتقالية والتي تتضمن الملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاكات، وتعويض الضحايا، وتشكيل لجان للكشف عن حقيقة ما جرى، وإصلاح المؤسسات.						
تشكيل هيئة حكم بصلاحيات كاملة مهمتها الإشراف على سير المرحلة الانتقالية وتنتهي مهمتها بانتهاء هذه المرحلة						
إنهاء حالة تعدد الجهات الأمنية وتشكيل هيئة مركزية تحفظ الأمن وتلتزم بحقوق الإنسان في إطار سيادة القانون والدستور						

18. ما هو موقفك من انضمام النساء للقوى المعنية بالحفاظ على الأمن؟

- أوافق بشدة (إلى السؤال 18.أ)
- أوافق (إلى السؤال 18.أ)
- أعارض (إلى السؤال 18.ج)
- أعارض بشدة (إلى السؤال 18.ج)
- لا أعرف/لا إجابة (السؤال 19)

18.أ. في حال عملت في الأجهزة المعنية بحفظ الأمن (الشرطة، الجيش، المخابرات)، هل تعتقد أنها قادرة على إنجاز المهام الموكلة إليها بنفس كفاءة الرجل؟

- نعم، في كل المهام
- نعم، في بعض المهام (السؤال 18.ب)
- لا، الرجال دائماً أفضل
- لا أعرف/لا إجابة

18.ب. ماهي المهام التي لا تقدر على تأديتها بنفس كفاءة الرجل؟ (إلى السؤال 19)

- المهام الميدانية للشرطة (ملاحقة المطلوبين، دوريات في الشوارع...الخ)
- المهام العسكرية القتالية على الجبهات
- التحقيق
- كل ما ذكر
- غير ذلك

18.ج. لماذا؟

- هذا عمل لا تقدر النساء على القيام به بكفاءة
- أعارض عمل المرأة بشكل عام
- غير ذلك
- أفضل عدم الإجابة

19. أي مما يلي أقرب إلى تصوراتك عما يجب القيام به، بعد انتهاء الحرب، من أجل تشجيع المقاتلين على ترك السلاح؟

- أن يتم تشكيل أجهزة شرطة محلية مدربة مكونة من المقاتلين "السابقين" من أبناء المنطقة
- أن يتم ضمهم إلى قوات الجيش
- تأمين فرص عمل لهم أو منح قروض مالية لهم ولأسرهم تساعدهم عل البدء بمشاريع عمل جديدة
- غير ذلك
- لا أعرف/لا إجابة

20. ما رأيك بكل من المقترحات التالية للتعامل مع المقاتلين الذين يقرروا ترك السلاح بعد انتهاء الحرب

	مهم	غير مهم	لا أعرف/لا إجابة
تنظيم حملات توعية في المجتمع لقبول عودة المقاتلين إلى حياتهم الاعتيادية بعد تخليهم عن السلاح			
تنظيم برامج دعم نفسي للمقاتلين السابقين وعائلاتهم			
العمل على إعادة المقاتلين "الأطفال" إلى مقاعد الدراسة			

21. هل تقع مسؤولية حفظ الأمن على عاتق الدولة وحدها؟

- نعم وحدها
- لا ليس وحدها (إلى السؤال 21.أ)
- لا أعرف، لا إجابة

21.أ. ما هي المهام التي يمكن أن تقوم بها الجهات الغير حكومية من أجل المشاركة في حفظ الأمن؟ (متعدد الخيارات)

- جمع وتقديم المعلومات
- التوسط في النزاعات
- تنظيم حملات توعية لضمان أمن وسلامة المواطن
- تشكيل نوع من الرقابة على عمل وأداء الأجهزة الأمنية
- غير ذلك
- لا أعرف/لا إجابة

21.ب. وما هو العائق الرئيسي الذي قد يحول دون وجود هذا التعاون بين الجهات غير الحكومية والدولة؟

- عدم وجود أسس قانونية تسمح بذلك
- عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بقضايا الأمن
- تسيس منظمات المجتمع المدني وارتباطها بجهات معينة
- ممارسات وسياسات السلطات الحاكمة في كافة المناطق السورية
- هيمنة الدولة على كل شيء بما فيها المنظمات الغير حكومية.
- غير ذلك
- لا أعرف/ لا إجابة

21.ج. أي من الجماعات التالية يجب أن تتعاون الدولة معها من أجل حفظ الأمن في المستقبل؟

	نعم دائماً	نعم، لكن فقط في المرحلة الانتقالية ريثما يتم إصلاح القطاع الأمني	لا
شيوخ العشائر أو القبائل			
وجهاء أو ممثلين عن الطوائف الدينية أو الاثنية			
ممثلين عن كبرى العائلات في المنطقة			

22. كيف تصف العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية في سوريا حالياً؟

- سيئة جداً
- سيئة
- مقبولة
- جيدة
- جيدة جداً
- لا أعرف
- أفضل عدم الإجابة

23. وكيف تقيم دور البرلمان الحالي في الشؤون الأمنية؟

- لا دور له
- دور سلبي
- دور إيجابي
- لا أعرف/لا إجابة

24. يمكن للبرلمان (أو مجلس الشعب) أن يساهم في ضمان الأمن بالبلاد بعدة طرق. سأعدد لك أبرزها، وأرغب في معرفة رأيك بالطريقة التي تعتقد أنها الأفضل لكي تنحصر مهمة البرلمان فيها فيما يخص الشؤون الأمنية

- أن يساهم في صياغة الاستراتيجية الأمنية العامة
- أن تنحصر مهمته في متابعة شكاوى المواطنين حيال الانتهاكات التي قد يتعرضون لها من قبل الأجهزة الأمنية
- أن تنحصر مهمته في إقرار الميزانية العامة للقطاع الأمني
- أن يقوم البرلمان بمراقبة كل ما يخص الشؤون الأمنية في البلاد
- ولا واحدة مما سبق
- لا أعرف/لا إجابة

25. أي من القضايا التالية تعتقد أنها مهمة لتحسين العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية في المستقبل

	مهم جداً	مهم	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
تعزيز مشاركة المنظمات الغير حكومية في حفظ الأمن				
تعزيز دور الإدارات المحلية في حفظ الأمن من خلال الاعتماد على جهاز شرطة محلي (من أبناء المنطقة أو الإقليم)				
تعزيز دور الإعلام في حفظ الأمن من خلال توعية المواطنين والكشف عن الانتهاكات التي قد ترتكبها الأجهزة الأمنية				
إصلاح المناهج التعليمية بشكل يتيح للطلاب إدراك حقوقهم وواجباتهم تجاه الأجهزة الأمنية				
تدريب الأجهزة الأمنية وإعدادها لاحترام حقوق الإنسان				

26. الجندر

- رجل
- امراة

27. العمر

(.....)

28. المهنة حالياً

- موظف حكومي في قطاعات غير عسكرية/أمنية
- موظف أو عامل في قطاع خاص
- موظف في منظمة غير حكومية
- مقاتل (إلى السؤال 28.أ)
- موظف–غير مقاتل في قطاع أمني (إلى السؤال 28.ج)
- موظف غير مقاتل في قطاع عسكري
- مهنة حرة (أعمل لحسابي وتحت مسؤوليتي)
- طالب
- عاطل عن العمل
- ربة منزل

28.أ هل كانت هذه مهنتك نفسها قبل 2011؟

- نعم (إلى السؤال 28.ج)
- **لا**
- أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 28.ج)

28.ب. على فرض أن الحرب انتهت، وكان بإمكانك العودة إلى مهنتك السابقة، هل ستعود إليها؟

- نعم سأعود بكل تأكيد
- لست متأكد
- أفضل العمل في قوى الجيش او الشرطة
- أفضل عدم الإجابة

28.ج. ما هي الدورات المتخصصة التي خضعت إليها؟

- الدورات المتعلقة بجمع المعلومات وتحليلها.
- الدورات المتعلقة بالقوانين الناظمة لعمل الأجهزة الأمنية.
- حقوق الانسان.
- التحقيق
- الدورات المتعلقة بالجانب البدني والنفسي والقتالي.
- غير ذلك
- لم أخضع لأي دورات
- أفضل عدم الإجابة

29. من سكان البلدة قبل 2011 أم القادمين إليها من مناطقة أخرى بعد 2011؟

- من سكان البلدة من قبل 2011
- قادم من بلدة أخرى بعد 2011 (إلى السؤال 29.أ)
- أفضل عدم الإجابة

29.أ. هل تسكن في مخيم؟

- نعم
- لا
- أفضل عدم الإجابة

30. المستوى التعليمي

- الامية
- الابتدائية
- الإعدادية
- الثانوية
- الجامعية/الدراسات العليا

31. القومية–الاثنية

- عربي
- كردي
- تركماني
- شركسي
- أرمني
- آثوري
- أفضل عدم الإجابة
- غير ذلك

32. دخلك الشهري تقريباً

- أقل من 25 ألف ليرة سورية
- بين 25–75 ألف ليرة سورية
- أكثر من 75 ألف ليرة سورية
- أفضل عدم الإجابة

33. الحالة المدنية

- عازب/ة
- متزوج/ة
- مطلق/ة
- أرمل/ة

34. الديانة – الطائفة

- سني
- شيعي
- علوي
- اسماعيلي
- درزي
- أزيدي
- مسيحي
- أفضل عدم الإجابة

35. ما رأيك بالمقولة التالية "قبل انتخاب أي زعيم سياسي، يجب التأكد من أنه شخص ملتزم دينياً"

- أؤيد بشدة
- أؤيد
- أعارض
- أعارض بشدة
- لا اعرف/لا إجابة

36. مكان إجراء المقابلة

- دمشق
- ريف دمشق
- حلب
- حمص
- حماة
- دير الزور
- الحسكة
- الرقة
- درعا
- ادلب
- السويداء
- طرطوس
- اللاذقية
- القنيطرة
- خارج سوريا (إلى السؤال 36.أ)

36.أ. هل تستطيع الدخول والخروج إلى سوريا بشكل طبيعي؟

- نعم (إلى السؤال 37)
- لا
- أفضل عدم الإجابة

36.ب. مالسبب؟

- مطلوب للنظام لأسباب أمنية
- مطلوب للنظام لأداء الخدمة الإلزامية أو الاحتياط
- مطلوب للجيش الحر
- مطلوب لجبهة النصرة
- مطلوب لقوى مرتبطة بسوريا الديمقراطية
- مطلوب لقوى مختلفة نظام ومعارضة
- مشاكل عائلية
- لا رغبة لي بالعودة في الظروف الحالية
- غير ذلك
- أفضل عدم الإجابة

37. البلدة

...

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة لا ربحية مستقلة مسجلة قانونياً في تركيا، كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

اسطنبول – تركيا

الهاتف

2634174-212-0090

البريد الإلكتروني

info@omrandirasat.org

الموقع الإلكتروني

http://www.omrandirasat.org

منظمة اليوم التالي (TDA)

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

اسطنبول – تركيا

Pürtelaş Hasan Efendi Mahallesi, Cihangir Caddesi, No:3 , D:1

Estambul. Tel: +90 (212) 252 3812

البريد الالكتروني

info@tda-sy.org

الموقع الإلكتروني

www.tda-sy.org

The Day After (TDA)
Office: +90 (212) 252 3812
www.tda-sy.org
@TDA_SY
@TheDayAfterTDA